الدقم الاقتصادية
Duqm Economist

العدد الأربعون - يوليو 2025م
مجلة فصلية تصدرها الهيئة العامة للمناطق
الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

سمو السيد ذي يزن وولي عهد دبي يشهدان توقيع اتفاقية تطوير وتشغيل المرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman
سلطنة عمان

Duqm Economic Forum 2025
Next October

منتدى الدقم الاقتصادي 2025
أكتوبر المقبل

DUQM ECONOMIC FORUM 2025
منتـــدى الدقم الاقتصادي

LEADING CHANGE

The second edition of the Duqm Economic Forum will be held with the participation of a distinguished group of speakers and experts. The forum will focus on three main themes:

تنطلق النسخـة الثانيـة مـن منتـدى الدقـم الاقتصـادي بمشاركة نخـبة من المتحدثين والمختصين، حيث يركّز المنتدى على ثلاثة محاور رئيسة:

الصناعات الخضراء والتمويل
Green Industries and Finance

السياحة والمدن الذكية
Tourism and Smart Cities

حلول الذكاء الاصطناعي
AI Solutions

الـدقـم تقـود التغييـر
Duqm Leads Change

Register now to attend the forum: للمشاركة في المنتدى التسجيل عبر:
www.duqmeconomicforum.com

كلمات مضيئة

وفي ضوء أهمية التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لما توفره من فرص لتحسين الإنتاجية والكفاءة لمجموعةٍ واسعةٍ من القطاعات، ومن منطلق إدراكنا بأهمية تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار؛ فإننا عازمون على جعل الاقتصاد الرقمي أولويةً ورافـدًا للاقتصاد الوطني، كما وجهنا بضرورة إعداد برنامجٍ وطنيٍ لتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوطينها، مع الإسراع في إعداد التشريعات التي ستسهم في جعل هذه التقنيات كأحد الممكنات والمحفزات الأساسية لهذه القطاعات.

من الخطاب السامي

صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

- حفظه الله ورعاه -

بـــوابـــات الجمـــال والفـــرص
Gateways to Beauty and Opportunity

omanairports

تصوّر تصميمي لمشروع مجمّع المباني الإدارية والتجارية في المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة – الحزمة الرابعة، بائتلاف عُماني – سعودي.
يتضمن المشروع إنشاء ساحة مركزية للمنطقة، ومركزاً للأعمال، ومبنى إدارياً، ومركزاً تجارياً، إلى جانب فندق ومركز صحي.

رؤية طموحة لتنمية مستدامة واستثمار واعد

تمضي الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بخطى واثقة نحو ترسيخ موقعها كمحرك استراتيجي للنمو الاقتصادي في سلطنة عُمان، مستندة إلى رؤية طموحة تجعل من هذه المناطق الخيار الأمثل للاستثمار محليًا ودوليًا. وقد جاء المرسوم السلطاني رقم 2025/38 بإصدار قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ليُشكل نقلة نوعية في مسيرة التطوير، عبر توحيد الإطار التشريعي والتنظيمي، وتكامل الحوافز والإعفاءات والتسهيلات التي تُمنح للأنشطة والمشروعات الاستثمارية.

وتسعى الهيئة من خلال رسالتها إلى تطوير بيئة اقتصادية ديناميكية ومستدامة، تُسهم بفاعلية في تعزيز الاقتصاد الوطني ورفع القيمة المضافة. وترتكز في جهودها على أسس واضحة تشمل: تهيئة مناخ تنظيمي محفز، وتحقيق التميز المؤسسي، وتوفير بنى أساسية متطورة، إلى جانب بناء شراكات نوعية مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، بهدف جذب استثمارات ذات أثر اقتصادي مستدام.

وانطلاقًا من رؤيتها الشمولية، تعمل الهيئة على تخطيط وتطوير المناطق الاقتصادية وفق أولويات القطاعات الوطنية، بما ينسجم مع رؤية عُمان 2040، سعيًا لإيجاد تنمية متوازنة تشمل قطاعات الصناعة، واللوجستيات، والطاقة المتجددة، والسياحة، والتقنيات الحديثة، وغيرها من المجالات ذات القيمة العالية.

وفي هذا السياق، تُولي الهيئة أهمية لتعزيز كفاءة الأداء وقياس المخرجات عبر منظومة متكاملة من المؤشرات الاستراتيجية، كما تعتمد الحوكمة الرقمية لضمان الشفافية، وتقدم خدمات ذكية عبر البوابة الرقمية ونظام المحطة الواحدة، مما يختصر الإجراءات ويرفع جودة الخدمة للمستثمرين.

وتقود الهيئة منظومة إشراف متكاملة تضمن مواءمة خطط المناطق الاقتصادية مع التوجهات الاستراتيجية للسلطنة، وتسهم في بناء بيئة تشريعية مرنة ومحفزة، بالتنسيق مع الجهات المختصة، بما يعزز تكامل السياسات الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي.

ولتحقيق استجابة مؤسسية فاعلة، تُعنى الهيئة بتطوير هيكل تنظيمي مرن، وتحسين الكفاءة التشغيلية عبر توظيف التقنيات الحديثة، إلى جانب تطبيق برامج تقييم أداء شاملة، وبرامج تدريب نوعية لتأهيل الكوادر الوطنية، وترسيخ ثقافة التميز والابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

وعلى صعيد التنمية المستدامة، تلتزم الهيئة بتطبيق معايير بيئية صارمة، وتستخدم أنظمة رقابة ذكية وتقنيات نظيفة تهدف إلى تقليل البصمة البيئية، بما يحقق التوازن بين الطموحات الاقتصادية ومتطلبات حماية الموارد الطبيعية.

وبروح المبادرة، تواصل الهيئة تنفيذ استراتيجيتها الطموحة من خلال إطلاق مشروعات نوعية، وإبرام اتفاقيات استراتيجية، والمشاركة الفاعلة في المبادرات الوطنية والدولية. وتفتح هذه الجهود آفاقًا واعدة أمام المستثمرين، وتُعزز من مساهمة المناطق الاقتصادية في الناتج المحلي، لتغدو نموذجًا رائدًا في التنمية المتكاملة، يواكب تطلعات القيادة الرشيدة، ويُسهم في رفعة المحافظات وازدهار الاقتصاد العُماني.

أسرة التحرير

انطلاقًا من رؤيتها الشمولية، تعمل الهيئة على تخطيط وتطوير المناطق الاقتصادية وفق أولويات القطاعات الوطنية، بما ينسجم مع رؤية عُمان 2040

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman سلطنة عمان

الدقم Duqm

مجلة فصلية متخصصة في شؤون المناطق الاقتصادية والحرة

تصدر عن:
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

المشرف العام
المهندس أحمد بن حسن الذيب

رئيس التحرير
صالح بن نبهان بن سيف المعمري

التحرير
آمنة بنت سالم بن ربيع السلطية

الاعداد والتصميم
الهوية الأولى للعلاقات والدعاية والإعلان والنشر

@brandone_PR

المراسلات والإعلانات توجه باسم : رئيس التحرير
ص. ب: 77
الرمز البريدي: 100
مسقط - سلطنة عمان

الهاتف:
+ 968 24507540

الفاكس: + 968 24587474

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.gov.om

تابعونا على:
www.duqm.gov.om
www.opaz.gov.om

omanopaz
sezaduqm

+ 968 71144433

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث المتخصصة والدراسات الأكاديمية

14 السنيدي يُصدر قرارًا وزاريًا بتعديل لائحة تنظيم التخطيط العمراني وتراخيص البناء في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

18 معالي الدكتور هلال السبتي: 8 مصانع دوائية قائمة في المناطق الحرة والمدن الصناعية ونسعى إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد

28 الدقم تقود التحوّل العالمي للطاقة الخضراء بإنشاء أول ممر لتصدير الهيدروجين من سلطنة عُمان إلى أوروبا

38 المنطقة الحرة بصلالة تحتضن 97 مشروعًا باستثمارات تتجاوز 4.74 مليار ريال عماني

بحضور سمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد وسمو الشيخ حمدان بن محمد آل مكتوم

سلطنة عُمان ودولة الإمارات توقعان اتفاقية تطوير وتشغيل المرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة

مسقط - الدقم :

في خطوة استثمارية طموحة تجسّد عمق العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتترجم مستهدفات رؤية عُمان 2040 في التنويع الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات النوعية، وقّعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة اتفاقية مع شركة محضة للتطوير – وهي شراكة عُمانية إماراتية – لتطوير وتشغيل المرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة في ولاية محضة بمحافظة البريمي، وذلك باستثمار يقدّر بحوالي ملياري دولار أمريكي.

جرى توقيع الاتفاقية بحضور صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد وزير الثقافة والرياضة والشباب، وسمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة، وعدد من أصحاب السمو والمعالي والسعادة والمسؤولين بالقطاعين العام والخاص من كلا البلدين الشقيقين .

وقد وقّع الاتفاقية نيابة عن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة، وعن شركة محضة للتطوير وقّعها سعادة سلطان أحمد بن سليم، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي العالمية "دي بي ورلد".

مدة الاتفاقية وخطة التطوير

وبموجب اتفاقية حق الانتفاع، تبلغ المساحة المخصصة للشركة المطوّرة 14 كيلومترًا مربعًا كمرحلة أولى، قابلة للتوسّع لتصل إلى 25 كيلو مترًا مربعًا كمرحلة ثانية، حسب خطة التطوير المقدمة من قبل الشركة المطوّرة ومدة الاتفاقية 50 سنة، وسوف تستفيد المنطقة من ارتباطها بكل من ميناء صحار وميناء جبل علي بإمارة دبي.

وتنص الاتفاقية على قيام المطور بإنشاء المرافق العامة والبنى الأساسية كالطرق وشبكات إمدادات المياه وشبكات مياه الصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأخرى، وإعداد المخطط العام والدراسات البيئية والتصور المبدئي للمساحة المخصصة.

وتركز الشركة المطوّرة على استهداف عدة أنشطة اقتصادية في المرحلة الأولى أبرزها أنشطة الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والمخازن والصناعات الدوائية والطبية والبلاستيكية والتعدينية والغذائية، وخدمات الأمن والسلامة، إضافة إلى توفير خدمات المحطة الواحدة.

الحوافز والتسهيلات وتعزيز فرص الاستثمار

وتستفيد المنطقة من المزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات كالإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير وتخزين البضائع والحصول على جميع التراخيص والتصاريح عبر المحطة الواحدة. والتمتع بحرية تحويل الأرباح إلى الخارج دون قيود وحرية التملك الأجنبي بنسبة 100 بالمائة، والموافقة الواحدة على إقامة المشروع الاستراتيجي وتشغيله وغيرها من الحوافز والإعفاءات والتسهيلات.

ويمثل مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة، خطوة استراتيجية تهدف إلى الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة، وتعزيز فرص الاستثمار في سلاسل الإمداد والتوريد، وتطوير مراكز إعادة التصدير بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة والأسواق الإقليمية والدولية، وتعزيز نمط الحياة والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالجانب السكني والسياحي، وتنويع المجالات الاقتصادية في ولاية محضة بمحافظة البريمي بشكل عام، وإيجاد فرص عمل وفرص عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الأهداف التنموية والموقع الاستراتيجي

وخلال كلمته أكد سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة صُمِمَت لتحقيق الأهداف التنموية ذات الأولوية،

يبلغ حجم الاستثمار في المرحلة الأولى بالمنطقة حوالي

2

مليار دولار أمريكي

توقيع اتفاقية

تطوير وتشغيل المرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة – ولاية محضة بين الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وشركة محضة للتطوير

(شراكة عُمانية إماراتية)

إجمالي مساحة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة في ولاية محضة في محافظة البريمي 56.8 كيلومتر مربع.

شركة محضة للتطوير هي شراكة عمانية إماراتية، مسجلة في سلطنة عمان، تمثلها شركة موانئ دبي العالمية الذراع الاستثماري

ستقوم شركة موانئ دبي العالمية بتطوير وتشغيل المرحلة الأولى من خلال شركة محضة للتطوير (14 كيلومتر مربع)

مدة الاتفاقية
50
سنة قابلة للتمديد

ستقوم مجموعة اسياد العمانية بإدارة الميناء البري للمنطقة

يطبق على المنطقة قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 38 / 2025

تستفيد المنطقة من ارتباطها بكل من ميناء صحار العماني وميناء جبل علي بإمارة دبي

يتميز موقع المنطقة بالقرب من الحدود بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة

تستهدف المرحلة الأولى الأنشطة التالية:

تستفيد المنطقة من المزايا والحوافز والاعفاءات والتسهيلات الواردة في قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة :

1. الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة 10 سنوات قابلة للتمديد لفترتين مماثلتين
2. الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير وتخزين البضائع
3. الحصول على جميع التراخيص والتصاريح عبر المحطة الواحدة
4. التمتع بحرية تحويل المبالغ الى الخارج دون قيود
5. حرية التملك الأجنبي بنسبة 100 %

سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب:
المنطقة تتمتع بموقع استراتيجي وترتبط بميناءي صحار وجبل علي، مما تُمَكِن مُقَدِمي الخدمات اللوجستية والمُصَنِعين والشركات التجارية، من الوصول بكفاءة وتكلفة تنافسية إلى أسواق الخليج وآسيا وأفريقيا

والتي من بينها توفير فرص العمل، وجذب المعرفة والتقنيات الحديثة، وتوفير بيئة أعمال محفزة تساعد على تحقيق التنمية المستدامة. وهذه جميعها أهداف بلورتها رؤية عُمان المستقبلية 2040.

وأوضح سعادته أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة بولاية محضة بمحافظة البريمي تتمتع بموقع استراتيجي هام بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وترتبط بميناءي صحار وجبل علي، مما تُمَكِن مُقَدِمي الخدمات اللوجستية والمُصَنِعين والشركات التجارية، من الوصول بكفاءة وتكلفة تنافسية إلى أسواق الخليج وآسيا وأفريقيا.

العلاقة الاقتصادية والعمل المشترك

أما سعادة سلطان أحمد بن سليم، رئيس مجلس العالمية "دي بي ورلد" قال أثنا توقيع الاتفاقية: تمثل منطقة الروضة الاقتصادية الخاصة فصلاً جديداً في العلاقة الاقتصادية بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات، فمن خلال العمل المشترك مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وشركائنا العُمانيين، ستعزز هذه المنطقة روابطنا التجارية الوثيقة وتعكس طموحنا المشترك لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتنوع، وإننا في "دي بي ورلد" نلتزم بتطوير منصة عالمية المستوى من شأنها أن توفر فرصاً جديدة للنمو، وتعزز الربط التجاري، وتحقيق قيمة اقتصادية مستدامة لكل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات.

وأضاف أن المشروع يُعد استثمارًا تقديريًا تصل قيمته إلى نحو 2 مليار دولار أمريكي، ويجري تطويره على مراحل مدروسة ضمن خطة عمل شاملة، وأشار إلى أنه مع بدء العمليات من المتوقع أن تسهم المنطقة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر عدد كبير من فرص العمل، إلى جانب تعزيز التجارة الثنائية، ورفع مستوى مرونة سلاسل التوريد في كلا البلدين بما يدعم التكامل الاقتصادي الأوثق بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي السياق ذاته لفت رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي العالمية "دي بي ورلد إلى أن المنطقة ستلبي احتياجات شركات الخدمات اللوجستية، ومصنعي الصناعات الخفيفة، والتجار، مع التركيز على قطاعات تشمل بشكل أساسي: معالجة الأغذية والمشروبات، ومنتجات الكيماويات، والمطاط، والبلاستيك، والمعادن المصنعة.

وتوقّع أن تكون البنية الأساسية للأراضي جاهزة بنهاية عام 2027، على أن يتم تسليم المرافق على مراحل بين عامي 2028 و2030.

نقلة اقتصادية

وحول استفادة محافظة البريمي من المشروع أكد سعادة السيد الدكتور حمد بن أحمد البوسعيدي محافظ البريمي أن مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة سيُحدث نقلة اقتصادية في ولاية محضة بشكل خاص ومحافظة البريمي بشكل عام عبر استقطابه لشركات عالمية ومصانع مما سيتيح فرص عمل توظيفية في ولاية محضة والولايات الأخرى بالمحافظة.

سعادة سلطان أحمد بن سليم: الروضة تمثل فصلاً جديداً في العلاقة الاقتصادية بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وستعزز هذه المنطقة روابطنا التجارية الوثيقة وتعكس طموح الجانبين المشترك لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتنوع

مؤشرات عام 2024 للمناطق الاقتصادية والحرة والمـــدن الصناعية

%7.5
نسبة مساهمة المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، التي تُشرف عليها الهيئة، في الناتج المحلي الإجمالي

%11.6
نسبة مساهمة المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية في الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية

%10
نسبة زيادة حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به

%37.36
نسبة التعمين

78,091
عدد القوى العاملة في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية

1,443
إجمالي عدد طلبات الاستثمار

2,648
إجمالي عدد السجلات التجارية الجديدة

1,595
ترخيص خدمات عامة

2,610
ترخيص مزاولة أنشطة اقتصادية

11,849
إجمالي تراخيص العمل

325
عدد الاتفاقيات الموقعة

309
إباحات بناء

369
تأشيرة مستثمر

4590
زيارة ميدانية في مجال الصحة والسلامة والبيئة

603
تصريح وترخيص بيئي

63
مليون ريال عُماني تكلفة إنشاء ميناء الصيد البحري متعدد الأغراض

2460
غرفة فندقية وأكثر يوفرها 15 فندقًا في الدقم

9
مليارات دولار أمريكي حجم استثمار مصفاة الدقم

62.083
مليون ريال عُماني حجم الاستثمارات الحكومية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

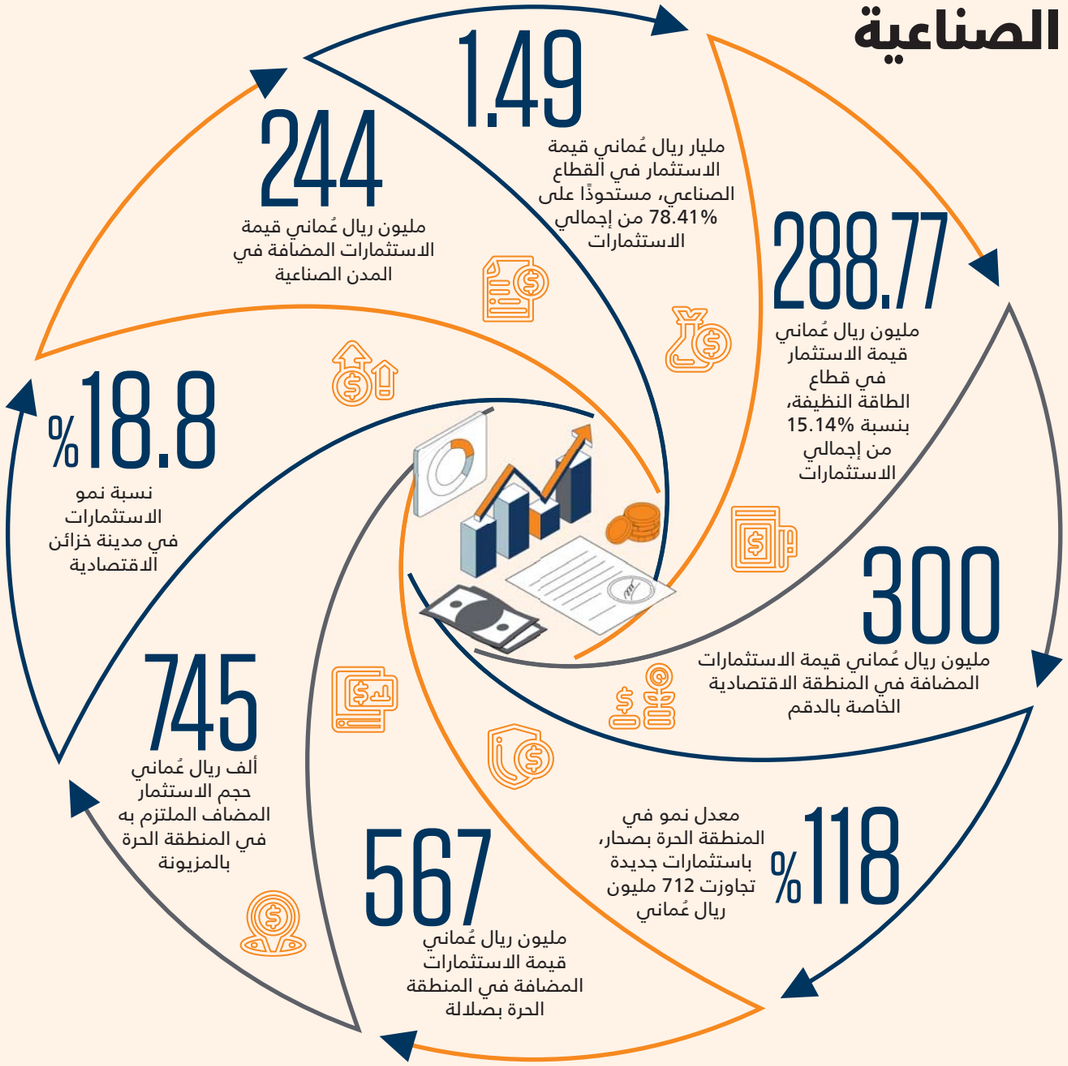

1.49
مليار ريال عُماني قيمة الاستثمار في القطاع الصناعي، مستحوذًا على 78.41% من إجمالي الاستثمارات

288.77
مليون ريال عُماني قيمة الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة، بنسبة 15.14% من إجمالي الاستثمارات

300
مليون ريال عُماني قيمة الاستثمارات المضافة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

%118
معدل نمو في المنطقة الحرة بصحار، باستثمارات جديدة تجاوزت 712 مليون ريال عُماني

567
مليون ريال عُماني قيمة الاستثمارات المضافة في المنطقة الحرة بصلالة

745
ألف ريال عُماني حجم الاستثمار المضاف الملتزم به في المنطقة الحرة بالمزيونة

%18.8
نسبة نمو الاستثمارات في مدينة خزائن الاقتصادية

244
مليون ريال عُماني قيمة الاستثمارات المضافة في المدن الصناعية

34
عدد القوى العاملة الوطنية في المنطقة الحرة بالمزيونة، بنسبة تعمين بلغت 7.31 %

3141
عدد القوى العاملة الوطنية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بنسبة تعمين بلغت 25.46 %

1066
عدد القوى العاملة فـي مدينة خزائن الاقتصادية، بنسبة تعميـن بلغت 33.67 %

1118
عدد القوى العاملة الوطنية في المنطقة الحرة بصحار، بنسبة تعمين بلغت 36.37 %

22494
عدد القوى العاملة الوطـنية في المدن الصناعية، بنسبة تعمين بلغت 40.40 %

1325
عدد القوى العاملة الوطنية في المنطقة الحرة بصلالة، بنسبة تعمين بلغت 39.28 %

السنيدي يُصدر قرارًا وزاريًا بتعديل لائحة تنظيم التخطيط العمراني وتراخيص البناء في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

مسقط - الدقم :

أصدر معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود بن علي السنيدي، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، القرار الوزاري رقم (34 / 2025) بشأن تعديل بعض أحكام لائحة تنظيم التخطيط العمراني وتراخيص البناء في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

ويأتي هذا القرار استنادًا إلى المرسوم السلطاني رقم (105 / 2020) القاضي بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وتحديد اختصاصاتها، وإلى لائحة تنظيم التخطيط العمراني وتراخيص البناء الصادرة بالقرار رقم (322 / 2015)، بالإضافة إلى موافقة مجلس إدارة الهيئة وموافقة وزارة المالية، وبما تقتضيه المصلحة العامة.

ونص القرار في مادته الأولى على إجراء التعديلات المرفقة على أحكام لائحة تنظيم التخطيط العمراني وتراخيص البناء في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وأشار القرار في مادته الثانية إلى استمرار العمل بتراخيص البناء الصادرة قبل سريان أحكام التعديلات المرفقة حتى انتهاء مدتها.

فيما قضت المادة الثالثة بإلغاء كل ما يخالف التعديلات المرفقة أو يتعارض مع أحكامها.

3 سنوات مدة ترخيص البناء قابلة للتجديد.. والترخيص يُلغى إذا لم تبدأ الإنشاءات خلال 6 أشهر

منع إشغال المباني قبل الحصول على شهادة إتمام البناء من الهيئة

السماح باستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد في البناء وفق اشتراطات معتمدة

فرض ضمان مصرفي من المقاولين لضمان الالتزام بشروط البناء

جزاءات إدارية تشمل الإنذار والغرامة ووقف أو إلغاء الترخيص للمخالفين

تعديلات على بعض أحكام لائحة تنظيم التخطيط العمراني وتراخيص البناء في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

المـادة (1)

يستبدل بنصي المادتين (22) و(28) من لائحة تنظيم التخطيط العمراني وتراخيص البناء في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم المشار إليها، النصان الآتيان:

المـادة (22)

- تكون مدة ترخيص البناء (3) ثلاثة أعوام قابلة للتجديد لمدد مماثلة، بناء على طلب يقدم من ذوي الشأن مرفقا به ما يفيد سداد الرسم المقرر.
- وفي حالة عدم البدء في الإنشاءات خلال (6) ستة أشهر من تاريخ إصدار الترخيص، يعتبر الترخيص ملغى.
- ويجب التقدم بطلب تجديد الترخيص قبل انتهائه بمدة لا تقل عن (30) ثلاثين يوما.

المـادة (28)

- لا يجوز إشغال أي مبنى إلا بعد الحصول على شهادة إتمام البناء من الهيئة، ولا تصدر هذه الشهادة إلا بعد التحقق من الآتي:
- اكتمال المبنى كليا وفقا لترخيص البناء والخرائط المعتمدة من الهيئة.
- إزالة جميع مخلفات البناء من الموقع وتسويته جيدا.
- إزالة مساكن العمال والمكاتب والمخازن والسياجات المؤقتة في الموقع إزالة تامة، وتنظيف الموقع منها، والتأكد من إلغاء جميع توصيلات الخدمات المؤقتة، إن وجدت.
- تركيب وتشغيل المصاعد الكهربائية وفقا للخرائط والمواصفات الفنية المعتمدة.
- تقديم خرائط تفصيلية حسب الإنشاءات القائمة وخرائط للمسطحات الخضراء وفقا للصيغ المعتمدة لدى الهيئة.
- تقديم شهادة من المكتب الهندسي أو مكتب الاستشارات الهندسية المشرف على تنفيذ البناء تؤكد الالتزام بشروط الترخيص والشروط والمواصفات المعتمدة من الهيئة.
- تقديم شهادة من هيئة الدفاع المدني والإسعاف.
- ويجوز للهيئة إصدار شهادة إتمام بناء جزئي لجزء أو أجزاء من المبنى قبل إتمام كل أعمال البناء المرخصة، على أن يكون الجزء أو الأجزاء المنجزة من المبنى مكتملة وفقا للترخيص، ويجوز للمالك إشغال الجزء أو الأجزاء التي صدرت لها الشهادة.

المـادة (2)

تضاف مواد جديدة بأرقام (2) مكررا، (21) مكررا، (31) مكررا إلى لائحة تنظيم التخطيط العمراني وتراخيص البناء في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم المشار إليها، فيما يلي نصوصها:

المـادة (2) مكـررا

- يجـوز تنفيـذ أعمـال البنـاء فـي المنطقـة باستخـدام تقنية الطباعة ثلاثيـة الأبعـاد وفقـا للاشتراطات الهندسية المعتمدة لدى الهيئة.

المـادة (21) مكـررا

- يجب على المقاول قبل البدء في أعمال البناء تقديم ضمان مصرفـي إلى الهيئـة مقـداره ريال عماني واحد عن كل متر مربع بناء، بحيث لا يقل عن (200) مائتي ريال عماني، ولا يزيد على (10.000) عشرة آلاف ريال عماني، ويكون الضمان المصرفي صادرا باسم الهيئة من أحد المصارف المعتمدة في سلطنة عُمان، ومتضمنًا الشروط والأحكام التي تقررها الهيئة أو تكون مقبولة لديها.
- ويجب أن يكون الضمان ساري المفعول طوال مدة الترخيص، ولا يرد إلا بعد مضي (6) ستة أشهر من تاريخ إصدار شهادة إتمام البناء.
- ويجوز للهيئة الخصم من قيمة الضمان المصرفي للوفاء بأي من الالتزامات المترتبة على المرخص له، وفي حالة الخصم يجب على المرخص له استكمال قيمة الضمان المصرفي خلال (30) ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بذلك.

المادة (31) مكررا

تفرض الهيئة في حال مخالفة أحكام هذه اللائحة واحدا أو أكثر من الجزاءات الإدارية الآتية:

- الإنـذار، مع إلـزام المخالف بتصحيح أسباب المخالفة خلال مدة لا تتجاوز (15) خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار.
- غرامة إدارية لا تقل عن (100) مائة ريال عماني، ولا تزيد على (10.000) عشرة آلاف ريال عماني عـن كل مخالفة، وتضاعف الغرامة في حال تكرار المخالفـة ذاتهـا، ويعد تكرارا في تطبيق أحكام هذه المادة ارتكاب ذات المخالفة خلال عام واحد من تاريخ فرض الغرامة الأولى.
- وقف الترخيص لمدة (20) عشرين يوما لحين إزالة أسباب المخالفة.
- إلغاء الترخيص.

المـادة (3)

- تلغى المادة (26) من لائحة التخطيط العمراني وتراخيص البناء في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم المشار إليها.

توقيع اتفاقيات تطوير المشروع وحق الانتفاع بالأرض للمرحلتين الثانية والثالثة من مشروع "أكمي" للهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء

مسقط - الدقم :

وقّعت كل من شركة هيدروجين عُمان (هايدروم) والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ومجموعة "أكمي" اتفاقيات تطوير المشروع وحق الانتفاع بالأرض للمرحلتين الثانية والثالثة من مشروع "أكمي" للهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

ويأتي هذا التوقيع ليُدرج المشروع رسميًا تحت مظلة الإطار التنظيمي لهايدروم، بما يُعزز تكامل المشاريع التجارية الكبرى ويُمهد للمرحلة المقبلة من التنفيذ.

ووقّع الاتفاقيات كل من معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي، وزير الطاقة والمعادن، ورئيس مجلس إدارة شركة هايدروم، ومعالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة، وغورشاران جيسال، المدير الإقليمي لمجموعة أكمي في سلطنة عُمان.

وتبلغ مساحة المرحلتين الثانية والثالثة من المشروع 80 كم مربعًا، ومن المتوقع أن يبلغ إنتاجهما حوالي 71 ألف طن من الهيدروجين الأخضر و400 ألف طن من الأمونيا الخضراء سنويًا لكل مرحلة، ويأتي توقيع اتفاقية المرحلتين الثانية والثالثة بعد البدء في تنفيذ المرحلة الأولى بحجم إنتاج يبلغ 100 ألف طن من الأمونيا الخضراء والمدعومة باتفاقية شراء مع شركة يارا النرويجية. وتسعى المجموعة، مع استكمال جميع مراحل المشروع، إلى الوصول بحجم إنتاجها إلى 0.9 مليون طن من الأمونيا الخضراء سنويًا.

وقال المهندس عبدالعزيز الشيذاني، المدير العام لشركة هايدروم: يمثّل هذا التوقيع خطوة محورية أخرى في خارطة طريق هايدروم لتوسعة محفظة متكاملة من مشاريع الهيدروجين الأخضر في سلطنة عُمان، حيث يستكمل إدراج أحد أوائل مشاريع الهيدروجين والمحدد ضمن مساق المبادرات القائمة بمراحله المختلفة ضمن الإطار الوطني الذي تتولى هايدروم الإشراف على تنفيذه، مشيرًا إلى أن هذا التوقيع لا يقتصر فقط على تعزيز اتساق المبادرات السابقة مع الإطار التنظيمي بل يؤكد كذلك التزام "هايدروم" بتطوير منظم وقابل للتوسع، ويُعزز ثقة المستثمرين ويُرسخ مكانة سلطنة عُمان في سوق الهيدروجين العالمي.

وأضاف أن التوقيع يأتي في وقت يشهد فيه قطاع الهيدروجين في سلطنة عُمان تقدمًا متسارعًا، تقوده الجولة الثالثة من مزايدات تخصيص الأراضي التي تنفذها هايدروم حاليًا. ومع اكتمال ملامح المحفظة الوطنية وتقدم ممكنات التنظيم والبنية الأساسية والموارد البشرية ضمن مسار واضح، يواصل القطاع تقدمه بثقة نحو تلبية الطلب العالمي وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمصدر موثوق للهيدروجين الأخضر على المدى الطويل.

من جانبه قال المهندس أحمد بن علي عكاك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم: إن توقيع الاتفاقية يعكس النجاح الذي حققته المنطقة في استقطاب مشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، مؤكداً على الاهتمام الذي يحظى به قطاع الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ضمن استراتيجية المنطقة (2025 – 2030)، وسعي إدارة المنطقة لتبني مشروعات الصناعات الخضراء وفقًا لرؤية عُمان 2040 واستراتيجية سلطنة عُمان للوصول إلى الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050.

ومن جانبه، قال غورشاران جيسال، المدير الإقليمي لمجموعة "أكمي" في سلطنة عُمان: إن هذه الاتفاقيات المهمة لتطوير المرحلة المقبلة من مشروع الأمونيا الخضراء في الدقم وهي خطوة محورية من شأنها تعزيز جهود البلاد الرامية إلى إيجاد مستقبل مستدام للطاقة. ويجسد هذا التعاون التزام الشركة المشترك بالمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 وتعزيز دور سلطنة عُمان في اقتصاد الهيدروجين الأخضر العالمي.

وبعد هذا التوقيع يرتفع عدد مشاريع الهيدروجين الأخضر التي أسندتها هايدروم في محافظتي الوسطى وظفار إلى 9 مشاريع بقيمة استثمارية تتجاوز 50 مليار دولار أمريكي وسعة إنتاجية إجمالية تبلغ حوالي 1.5 مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً بحلول عام 2030. وتعتمد هذه المشاريع على ما يقارب 35 جيجاواط من الطاقة المتجددة، ضمن إطار وطني موحّد يُمكّن من التنفيذ على نطاق واسع، ويتماشى مع الطلب العالمي المتنامي. ومن خلال محفظتها المتنامية، تواصل هايدروم ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كواحدة من أكثر منظومات الهيدروجين تقدمًا وجاهزية على مستوى العالم.

تبلغ مساحة المرحلتين من المشروع 80 كم مربعًا، ومن المتوقع أن يبلغ إنتاجهما حوالي 71 ألف طن من الهيدروجين الأخضر و400 ألف طن من الأمونيا الخضراء سنويًا لكل مرحلة

بطاقة إنتاجية تبلغ 1000 ميجاوات سنويًّا

إنشاء مصنع متخصّص بالدقم لتصنيع توربينات الرياح بقيمة استثمارية تتجاوز 70 مليون ريال عماني

مسقط - الدقم :

شهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تدشين المرحلة الأولى من مصنع متخصص لتصنيع توربينات الرياح تابع لشركة "موارد توربين"، بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 1000 ميجاوات، وبتكلفة استثمارية تتجاوز 70 مليون ريال عُماني (نحو 200 مليون دولار أمريكي).

ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل التجاري للمصنع في عام 2026 ليشكّل نواة لتصنيع توربينات الرياح في سلطنة عُمان، ويعزز جهود توطين تكنولوجيا الطاقة المتجددة، كما سيوفر نحو 1080 فرصة عمل.

وأكد معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي، وزير الطاقة والمعادن، أن المصنع سيسهم في دعم مشاريع طاقة الرياح المخطط تنفيذها خلال العامين المقبلين، بطاقة إنتاجية كافية لتغطية مشروعات طموحة في هذا القطاع، مشيرًا إلى أن الإنتاج من المرحلة الأولى يُتوقع أن يبدأ بنهاية عام 2025.

وأوضح معاليه أن المشروع يهدف إلى استخدام الطاقة الاستيعابية للمصنع في تموين محطات طاقة الرياح المزمع إنشاؤها بدءًا من منتصف عام 2026، إلى جانب دعم جهود التوطين وتوفير فرص وظيفية للشباب العُماني، ما يعكس توجه سلطنة عُمان نحو التحول للطاقة المتجددة والنظيفة.

من جهته، أوضح مصطفى بن محمد الهنائي، الرئيس التنفيذي لشركة "موارد توربين"، أن المشروع يُعد نقلة نوعية ونواة لصناعة متكاملة في مجال توربينات الرياح، وسيسهم في تقليل التكاليف اللوجستية وتوفير منتجات ذات كفاءة عالية للأسواق المحلية والعالمية، كما سيفتح آفاقًا لتصدير المعرفة والمنتج العُماني.

وأشار الهنائي إلى أن المشروع يركز على تعزيز المحتوى المحلي ورفع القيمة المضافة، إلى جانب إرساء شراكات استراتيجية تعتمد على التكامل الصناعي والابتكار ونقل المعرفة.

بدوره، قال وي لي، رئيس مجلس إدارة شركة "شنغهاي إلكتريك"، إن المشروع يعكس عمق العلاقات بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية، وسيسهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة وجذب الاستثمارات النوعية إلى السلطنة، في إطار دعم مساعيها للتحول في مجال الطاقة المستدامة.

المشروع يترجم توجه سلطنة عُمان للتحول إلى الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة

وتضمن حفل التدشين التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون، أبرزها اتفاقيتان مع مجموعة "شنغهاي إلكتريك لطاقة الرياح" تتعلقان بترخيص التكنولوجيا ومركز الأبحاث والتصميمات الفنية وتوريد توربينات للمحطات التجريبية. كما تم توقيع عقد التصميم التفصيلي للمصنع مع شركة "سي أي دي (الخليج)".

معالي الدكتور هلال السبتي
وزير الصحة في حوار خاص لـ الدقم Duqm Economy:

8 مصانع دوائية قائمة في المناطق الحرة والمدن الصناعية ونسعى إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد

مسقط - الدقم Duqm Economy :

كشف معالي الدكتور هلال بن علي السبتي، وزير الصحة، أن عدد المصانع الدوائية القائمة حاليًا في سلطنة عُمان يبلغ ثمانية مصانع، من بينها خمسة مصانع متخصصة في الإنتاج الكامل للأدوية، ومصنعان لإنتاج المواد الخام الفعالة (APIs) للأدوية البشرية، بالإضافة إلى مصنع واحد يركز على عمليات التغليف الثانوي كمرحلة أولية في سلسلة الإنتاج. وتتوزع هذه المصانع بين المدن الصناعية والمناطق الحرة، إلا أن النسبة الأكبر منها تقع داخل المدن الصناعية، لما تتميز به من بنية أساسية فنية متقدمة وتكامل في الخدمات الداعمة، الأمر الذي يُسهم في تعزيز جودة التصنيع وسرعة توافر المنتجات في السوق المحلي.

وأوضح معالي الدكتور هلال بن علي السبتي، وزير الصحة، في حوار خاص لـ الدقم Duqm Economy، أن وزارة الصحة تنتهج سياسة استراتيجية لدعم الاستثمار في الصناعات الدوائية، باعتبارها أحد المحاور الأساسية لتحقيق الأمن الدوائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي، إلى جانب دورها في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية القطاع الصحي.

ضمان جودة الإنتاج وسلامة التصنيع

وأكد معاليه أنه، حرصًا على ضمان جودة الإنتاج وسلامة التصنيع، يُشترط إقامة مصانع الأدوية في المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة والمدن الصناعية، لما توفره هذه المواقع من بيئة ملائمة تشمل بنية أساسية فنية متقدمة، وأنظمة رقابية فعّالة، وخدمات مساندة متكاملة، بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.

وأشار معالي الدكتور وزير الصحة إلى أن المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تُعد بيئة استثمارية جاذبة بفضل ما توفره من حوافز مالية وتسهيلات تنظيمية، من بينها الإعفاءات الجمركية والضريبية، الأمر الذي يسهم في خفض التكاليف وتعزيز التنافسية.

وفي هذا الإطار، تعمل وزارة الصحة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الدوائية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الشركات الدولية الرائدة، بهدف نقل التكنولوجيا والمعرفة وتوطين هذه الصناعات. كما تسهم الوزارة في تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، وتدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير منظومة صناعية دوائية متكاملة، تضمن الاستدامة، وتعزز الابتكار، وتوفر الأدوية والمستلزمات الطبية بجودة وكفاءة عالية.

الاستثمار في الصناعات الدوائية

وعن دور الاستثمارات في تحقيق الأمن الدوائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، أشار معالي الدكتور هلال السبتي إلى أن الاستثمار في الصناعات الدوائية يُعد أحد العوامل الجوهرية في تعزيز الأمن الصحي الوطني، حيث تسهم هذه الاستثمارات بدور محوري في تحقيق الأمن الدوائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي، من خلال دعم الإنتاج المحلي، وبناء قدرات تصنيعية قادرة على تلبية احتياجات السوق الداخلي، لا سيما في الظروف الاستثنائية مثل الأزمات الصحية العالمية والجائحات.

وأضاف معاليه أن هذه الاستثمارات تعزز من استقرار سلاسل الإمداد، وتدعم نقل التكنولوجيا والمعرفة، مما يُسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي تدريجيًا، وخفض التكاليف، وتحسين جودة واستدامة الرعاية الصحية في السلطنة.

تنسيق وتكامل الجهود

فيما أكد وزير الصحة، على وجود تنسيق مستمر بين وزارة الصحة والجهات المشرفة على المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، وذلك على عدة مستويات تنظيمية وفنية، بهدف تحقيق التكامل بين الجهود وتسهيل الاستثمار في صناعة الأدوية، باعتبارها أحد القطاعات الحيوية في السلطنة.

ومن أبرز ملامح هذا التنسيق:

1. مواءمة الاشتراطات التنظيمية: تعمل وزارة الصحة بالتعاون مع هذه الجهات على مواءمة الاشتراطات الفنية والبيئية الخاصة بالصناعات الدوائية، بما يضمن الالتزام بمعايير التصنيع الجيد (GMP) والمعايير الصحية العالمية، لضمان جودة وسلامة المنتجات الدوائية المصنعة محليًا.
2. تيسير إجراءات الترخيص والتسجيل: يتم ذلك بالتنسيق مع مركز سلامة الدواء، الجهة المختصة بالإشراف الفني على هذه المشاريع، حيث تُتابع مراحل المشروع منذ منحه الموافقة المبدئية ودراسة المخططات، وصولًا إلى إصدار الترخيص النهائي لتشغيل المصنع، مع ضمان الالتزام بالمعايير العالمية لضمان جودة وكفاءة التشغيل والمنتجات.
3. تخصيص الأراضي والمرافق المناسبة: تتعاون الجهات المعنية في تخصيص الأراضي والمرافق الملائمة لإنشاء مصانع الأدوية داخل

يُشترط إقامة مصانع الأدوية في المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة والمدن الصناعية حرصًا على ضمان جودة الإنتاج وسلامة التصنيع

هناك شراكات دولية لنقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا وتنسيق حكومي لتسهيل الاستثمار الدوائي

الوزارة تنتهج سياسة استراتيجية لدعم الاستثمار في الصناعات الدوائية، باعتبارها أحد المحاور الأساسية لتحقيق الأمن الدوائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي

رقابة صارمة تضمن مطابقة المنتجات للمعايير العالمية وعمليات تفتيش دورية لضمان سلامة التصنيع وتسعى الوزارة إلى تسهيل إجراءات تسجيل الأدوية المنتجة محليًا وفق أعلى المعايير

مخصصات مالية لتطوير الأبحاث الدوائية وهناك تعاون مع التعليم العالي وحاضنات الابتكاروكوادر وطنية مؤهلة تقود منظومة التطوير

المواقع الصناعية المناسبة، مع مراعاة متطلبات البنية الأساسية الفنية اللازمة للصناعة، مثل أنظمة معالجة المياه والتخلص من النفايات الطبية.

4. تقديم الحوافز الاستثمارية: توفر المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة حوافز استثمارية متكاملة، تشمل الإعفاءات الجمركية والضريبية، فيما تسهم وزارة الصحة في تعزيز بيئة الاستثمار من خلال توفير إطار تنظيمي واضح وسياسات صحية داعمة، بما يعزز ثقة المستثمرين بجدوى الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

جودة المنتجات الدوائية

وفيما يتعلق بضمان جودة المنتجات الدوائية ومطابقتها للمعايير الصحية، أوضح السبتي، أن وزارة الصحة تعمل بالتنسيق مع الجهات المشرفة على تحديد الاشتراطات البيئية والصحية الخاصة بالمصانع، بما يضمن أن جميع العمليات تتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة.

كما تقوم الوزارة، بالتعاون مع هذه الجهات، بتنفيذ عمليات تفتيش دورية للمصانع، سواء خلال مراحل التصميم أو الإنشاء أو التشغيل، وذلك للتأكد من مدى الالتزام بالمعايير الصحية والبيئية طوال فترة التشغيل، ومتابعة تطبيق الاشتراطات البيئية المتعلقة بآليات التخلص من النفايات الطبية.

وأضاف معاليه أن الوزارة تسعى جاهدة إلى تسهيل إجراءات تسجيل الأدوية المنتجة محليًا، من خلال توفير نظام التسجيل السريع لضمان سرعة طرحها في السوق العماني، وذلك وفقًا لأعلى المعايير الصحية العالمية. ويأتي ذلك بلا شك بالتوازي مع تقديم الدعم التقني المستمر للمصنعين، وتوفير الإرشادات اللازمة طوال مراحل التسجيل لضمان الالتزام بالمعايير الدولية. كما تُجرى اختبارات الجودة والتحاليل الفنية للأدوية المحلية بشكل سريع، لضمان مطابقتها للمعايير الصحية ومتطلبات السلامة.

الجهود الحكومية لدعم الصناعات الدوائية

ورداً على سؤال حول دعم المصانع الدوائية في السلطنة، علّق معالي الدكتور هلال السبتي قائلاً: "إدراكًا لأهمية هذا القطاع في تحقيق الأمن الدوائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي، تعمل الوزارة على تطوير الإطار التنظيمي والرقابي بما يواكب المعايير الدولية، كما تم الذكر سابقًا. وتقدّم الوزارة للمصانع دعماً فنياً مستمراً من خلال مركز سلامة الدواء، يشمل مراجعة التصاميم والمخططات، وتقديم الإرشادات في مراحل التخطيط والتنفيذ والترخيص، لضمان مطابقة المنشآت للمعايير الصحية. كما نؤكد وجود مسارات ميسّرة لتسجيل الأدوية المنتجة محليًا، مع منح الأولوية في التقييم والمراجعة للمصانع الوطنية."

دعم الأبحاث والتطوير في الصناعات الدوائية

وحول دعم الأبحاث والتطوير في الصناعات الدوائية داخل السلطنة، قال معالي الدكتور: "تُعد وزارة الصحة على درجة مشجعة من الجاهزية لدعم البحوث والابتكار في قطاع الصناعات الدوائية، حيث تمتلك كوادر وطنية مؤهلة تتمتع بخبرات تراكمية تسهم في تعزيز منظومة البحث والتطوير."

وأوضح معاليه أن هناك مخصصات مالية موجهة لهذا القطاع الحيوي، بالتعاون والتكامل مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، مشيرًا إلى أن الوزارة تعمل كذلك على توسيع نطاق الشراكات مع الجهات التي تمتلك حاضنات أعمال

4.6% فقط حصة الأدوية المحلية حتى 2023... وخطط للتوسع في أدوية السرطان واللقاحات

الاستثمار في الصناعات الدوائية يُعد أحد العوامل الجوهرية في تعزيز الأمن الصحي الوطني

نؤكد على وجود مسارات ميسّرة لتسجيل الأدوية المنتجة محليًا، مع منح الأولوية في التقييم والمراجعة للمصانع الوطنية

ومسرّعات ابتكار، بما يُسهم في تمكين الأفكار الواعدة وتحويلها إلى مشاريع ذات قيمة مضافة.

احصائيات وتوقعات

ومن جهة أخرى، توقّع معالي الدكتور أن تشهد سلطنة عُمان تطورًا ملحوظًا في مجال صناعة الأدوية، وذلك من خلال عدد من المشاريع الاستراتيجية القادمة التي تهدف إلى توطين هذه الصناعات وتقليل الاعتماد على الاستيراد. ومن أبرز هذه المشاريع: إنتاج الأدوية المعقمة، والأدوية المستخدمة في علاج أمراض السرطان، وكذلك اللقاحات.

وحول نسبة الأدوية المنتجة محليًا مقارنة بالمستوردة، أشار معاليه إلى أن بيانات تقرير التموين الطبي لعام 2023 أظهرت أن نسبة الأدوية المحلية المشتراة بلغت 4.6% فقط من إجمالي الأدوية، مقابل 95.4% لصالح الأدوية المستوردة.

ورغم هذا الفارق الكبير، إلا أن هناك تحسنًا تدريجيًا؛ إذ ارتفعت مساهمة المنتجات المحلية من 1.8% في عام 2021 إلى 4.7% في عام 2022، وصولًا إلى 4.6% في عام 2023، مع ارتفاع في القيمة الإجمالية للمشتريات المحلية.

وأكد معاليه أن هناك توجّهًا استراتيجيًا لدى وزارة الصحة لتقليص هذه الفجوة من خلال تمكين الصناعات الوطنية، وتوفير التسهيلات في إجراءات التسجيل والتوريد، وتشجيع المصانع العُمانية على التوسّع في الإنتاج النوعي، خاصة في الفئات ذات الطلب العالي مثل أدوية الأمراض المزمنة والأدوية الحيوية.

التطلعات المستقبلية

وفي ختام حديثه، أكد معالي الدكتور وزير الصحة أن سلطنة عُمان تمتلك رؤية مستقبلية واضحة لتعزيز صادرات الصناعات الدوائية إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، انسجامًا مع توجهات رؤية عُمان 2040 الرامية إلى تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة.

وأوضح معاليه أن الوزارة تقوم بدور تمكيني محوري في هذا الجانب، يتمثل في تهيئة البيئة التنظيمية والتشريعية الداعمة، ومعالجة كافة التحديات التي قد تواجه المستثمرين المحليين والدوليين الساعين إلى توجيه إنتاجهم نحو التصدير.

وتعمل الوزارة على تسهيل حصول المصانع على الاعتمادات الدولية مثل ممارسات التصنيع الجيد (GMP) وشهادات الجودة (ISO)، إلى جانب تيسير إجراءات تسجيل المنتجات الدوائية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق المرتبطة باتفاقيات التجارة الحرة، بما يمكّن المستثمرين من التوسع إقليميًا ودوليًا. كما تسهم الوزارة في تسريع المسارات التنظيمية، وتوفير الوضوح في اللوائح الفنية، فضلًا عن المشاركة في جهود النفاذ إلى الأسواق من خلال التنسيق مع الجهات المعنية بالترويج التجاري.

وأضاف معاليه أنه يجري التنسيق مع الجهات الاقتصادية لتخصيص أراضٍ صناعية مؤهلة تقنيًا، وتقديم حوافز مالية وجمركية داعمة، تتيح تأسيس بنية صناعية قادرة على احتضان خطوط إنتاج دوائية موجهة للتصدير، مما يُعزز من قدرة القطاع على المنافسة عالميًا. وبذلك، يرتكز دور وزارة الصحة على تمكين الصناعات الدوائية من تحقيق الجاهزية التنافسية، وفتح المجال أمام المستثمرين للريادة في الأسواق الخارجية، انطلاقًا من منظومة صحية وصناعية متكاملة داخل السلطنة.

قانون المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة يعكس الجهود الحكومية لتعزيز بيئة الاستثمار في سلطنة عُمان

للإطلاع على القانون
امسح الباركود

مسقط - الدقم :

يشكّل قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2025/38) خطوة محورية في تطوير البيئة التشريعية للاستثمار في سلطنة عُمان، حيث يوفّر إطارًا قانونيًا موحدًا يعزز من كفاءة الإجراءات، ويوحّد الحوافز والمزايا، ويدعم تنافسية السلطنة في جذب الاستثمارات النوعية. ويأتي هذا القانون انسجامًا مع مستهدفات رؤية "عُمان 2040" نحو تنويع مصادر الدخل، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز مكانة المناطق الاقتصادية والحرة كمحركات رئيسية للنمو الاقتصادي المستدام.

وأكد سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب، نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن القانون الجديد للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2025/38)، يُجسد أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق أولويات رؤية عمان 2040، خاصة في مجالات التنويع الاقتصادي، والاستدامة المالية، وتعزيز الاستثمار، وحوكمة الجهاز الإداري للدولة.

تعزيز بيئة الاستثمار

وأوضح سعادته أن القانون يعكس الجهود الحكومية لتعزيز بيئة الاستثمار، ويعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين من خلال حزمة متكاملة من الحوافز والتسهيلات التي تدعم نمو المشروعات الاقتصادية. ويستهدف القانون توحيد المزايا والضمانات الممنوحة في المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة، مع إمكانية منح مزايا إضافية للمشروعات الاستراتيجية والمناطق الناشئة.

وأضاف أن القانون يمنح المشاريع الاستراتيجية موافقة واحدة شاملة لإقامتها وتشغيلها وإدارتها، دون الحاجة لإجراءات أو تراخيص إضافية، مع إمكانية منح تسهيلات استثنائية تُحدد في اللائحة التنفيذية.

ولفت سعادته إلى أن القانون استحدث تنظيمًا خاصًا لمشروعات التطوير العقاري، يتيح التملك الحر للوحدات السكنية، مما يُعزز النشاط السكاني والخدمي في المناطق الاقتصادية الخاصة. كما يهدف إلى تعزيز البيئة الاستثمارية وتحفيز الاستدامة والنمو الاقتصادي، وجعل هذه المناطق بوابات للاستثمار تسهم في تنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل، وتنمية الصادرات، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب: القانون يوحد المزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية في المناطق

وأكد في السياق ذاته أن القانون يمنح الهيئة صلاحيات تنظيمية ورقابية فعالة، ويسهم في تحقيق رؤيتها لتكون المناطق التي تُشرف عليها وجهة جاذبة للاستثمار، مع التركيز على تبسيط الإجراءات من خلال نظام "المحطة الواحدة" لتسهيل كافة الخدمات والتراخيص اللازمة للمستثمرين.

تحقيق وحدة المنظومة التشريعية

من جهته قال محمود بن حمود الرواحي مدير عام قطاع التخطيط وتقنية المعلومات بالهيئة إن إعداد القانون جاء بعد الاطلاع على العديد من القوانين المماثلة وقد ركزنا على أن يتضمن القانون الجديد العديد من التسهيلات المشجعة للمستثمرين وبما يؤدي إلى تعزيز ثقتهم من خلال تحقيق وحدة المنظومة التشريعية للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في قانون واحد، الأمر الذي يضمن انسجام أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للبيئة الاستثمارية في هذه المناطق، موضحا أن القانون يضع الأطر التنظيمية لإنشاء المشروعات وكيفية الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة لمزاولة الأنشطة الاستثمارية، وبيان حقوق والتزامات المستثمرين.

دعم النمو في المناطق وتوطين مشروعات جديدة

أكد الرؤساء التنفيذيون في المناطق التي تشرف عليها الهيئة أن قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق

للإطلاع على المذكرة
التفسيرية امسح الباركود

الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2025/38) يُعد إضافة نوعية لمنظومة الاستثمار في سلطنة عمان، وركيزة أساسية لتعزيز النمو وتوطين المشروعات الجديدة، وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

وأشاروا إلى أن القانون يعزز بيئة الأعمال من خلال توحيد الأطر التشريعية، وتبسيط الإجراءات، وتقديم حوافز مرنة، مما يسهم في جذب الاستثمارات النوعية والمشاريع الاستراتيجية، ودعم التنمية المستدامة.

كما أوضحوا أن القانون يدعم مستهدفات رؤية "عمان 2040" في مجالات التنويع الاقتصادي، والاستدامة المالية، وجذب الاستثمارات، وتعزيز دور القطاع الخاص.

وفي السياق ذاته، يرون أن القانون يعزز تنافسية السلطنة إقليمياً ودولياً، ويمهد لعقد شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع كبرى الشركات العالمية، بما يرسخ مكانة عمان كبوابة للتجارة العالمية، ويبني اقتصاداً متنوعاً ومستداماً للأجيال القادمة.

مزيد من التسهيلات والحوافز

في البداية قال المهندس أحمد بن علي عكعاك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، إن القانون الجديد يتضمن تسهيلات وحوافز إضافية تدعم بيئة الاستثمار وتعزز مكانة الدقم على خارطة الاستثمار المحلي والدولي.

ويرى أن المزايا التي يقدمها القانون ستنعكس إيجاباً على مختلف القطاعات، لا سيما قطاع الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء، باعتباره من القطاعات الواعدة التي ستستفيد من التسهيلات الجديدة.

وأضاف أن القانون يستحدث أحكاماً لتنظيم مشروعات التطوير العقاري، تتيح للمطورين بيع الوحدات بنظام "التملك الحر"، مما يُعد إضافة نوعية تعزز النشاط الاقتصادي وتدعم استقطاب السكان وتوفير الخدمات والمرافق في المنطقة.

إحداث نقلة محورية في بيئة الأعمال

من جانبه قال محمد بن علي الشيزاوي، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصحار، إن القانون الجديد يمثل خطوة محورية لدعم بيئة الاستثمار وتعزيز جاهزية المنطقة الحرة بصحار، مستفيدًا من موقعها الاستراتيجي على طرق التجارة العالمية.

وأوضح أن القانون يركّز على تعزيز البيئة الاستثمارية وتبسيط الإجراءات من خلال نظام "المحطة الواحدة"، وتقديم حوافز تشمل التملك الأجنبي بنسبة 100%، وإعفاءات ضريبية وجمركية تمتد حتى 25 عامًا، ما يجعل صحار وجهة جاذبة للشركات العالمية.

وأكد أن القانون يدعم الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية، ويُسهم في جذب استثمارات نوعية، مثل مشروع "يونايتد سولار" لإنتاج البولي سيليكون باستثمارات تتجاوز 1.3 مليار دولار. كما يمنح القانون مرونة في سياسات التوظيف، مع تشجيع التعمين وتوفير برامج تدريبية تسهم في تطوير الكفاءات الوطنية.

ولفت الشيزاوي إلى أهمية التكامل بين ميناء صحار والمنطقة الحرة، الذي يتيح عبور البضائع خلال 14 دقيقة دون تخليص جمركي مزدوج، مما يعزز الكفاءة التشغيلية. كما تلتزم المنطقة بممارسات الاستدامة، وتحتضن مشاريع صديقة للبيئة، منها مصنع إعادة تدوير البطاريات ومصنع معالجة النفايات، مما يعزز توجهها نحو الاقتصاد الدائري.

واختتم بالقول إن القانون يرسّخ ثقة المستثمرين من خلال توحيد المنظومة التشريعية، ويعزز تنافسية المنطقة الحرة بصحار إقليميًا ودوليًا، ويُسهم في تنمية قطاعات حيوية تشمل البتروكيماويات، المعادن، الكيماويات، والخدمات اللوجستية، بما يدعم رؤية عمان 2040 ويُرسّخ مكانة السلطنة كبوابة للتجارة العالمية.

التوجهات الاستثمارية الحديثة

وأردف الدكتور علي بن محمد تبوك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة، أن القانون الجديد يمثل نقلة نوعية تعزز جاهزية المنطقة لاستيعاب التوجهات الاستثمارية الحديثة، بفضل توحيده للإطار القانوني والتنظيمي، مما يعزز استقرار البيئة التشريعية وثقة المستثمرين.

وأشار إلى أن القانون يحافظ على استمرارية الحوافز والتسهيلات للمشروعات القائمة حتى انتهاء مددها،

محمود الرواحي: القانون يسهم في تطوير سياسات منح الإعفاء من ضريبة الدخل لتكون عنصر جذب للمشروعات الاستراتيجية

المهندس أحمد عكعاك: القانون يساهم في تعزيز مكانة الدقم على خارطة الاستثمار المحلي والدولي

قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2025/38)

مزايا القانون:

- موافقات شاملة للمشروعات الاستراتيجية
- إعفاءات ضريبية مرتبطة بالأداء الاقتصادي
- الملكية الكاملة للمستثمرين الأجانب
- إمكانية إنشاء مكاتب تمثيل تجاري داخل السلطنة
- إنشاء مناطق حرة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة
- إنشاء دوائر جمركية وإدارات للجوازات داخل المناطق

أهداف القانون:

- تعزيز البيئة الاستثمارية ورفع جاذبيتها
- تمكين الهيئة من تنظيم ورقابة بيئة الاستثمار
- تعزيز ثقة المستثمرين من خلال توحيد المنظومة التشريعية
- تبسيط الإجراءات عبر نظام "المحطة الواحدة"
- توحيد المزايا والحوافز والإعفاءات للمناطق
- تقديم مزايا إضافية للمشروعات الاستراتيجية
- ربط الإعفاءات الضريبية بتحقيق أهداف اقتصادية
- تنظيم مشاريع التطوير العقاري في المناطق الخاصة

التسهيلات والإجراءات:

المحطة الواحدة لتقديم كافة الخدمات

تسريع إصدار تصاريح العمل للوافدين (خلال 5 أيام)

إدخال وتصدير مؤقت للمواد والبضائع

تخصيص الأراضي والعقارات بشفافية

الجوانب التنظيمية:

إنشاء سجل إلكتروني لكل منطقة

منح الهيئة صلاحيات جزائية إدارية

مرونة في تحويل المشروعات بين المناطق

تحديد زمن ملزم لبدء تنفيذ المشاريع

ويوسّع من صلاحيات الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بما يسهم في تحسين كفاءة الأداء وتسريع العمليات داخل المنطقة.

وأضاف أن القانون فعّل نظام "المحطة الواحدة" لتبسيط الإجراءات، كما سمح ببيع الوحدات السكنية بنظام "التملك الحر"، ما يسهم في تأسيس بيئة عمرانية متكاملة تدعم استقرار العاملين والمستثمرين.

وبيّن تبوك أن القانون يدعم أنشطة التخزين المؤقت من خلال إعفاءات جمركية وضريبية للبضائع المخزنة بغرض إعادة التصدير أو التوزيع، ما يعزز دور صلالة كمركز محوري لسلاسل الإمداد مستفيدًا من موقعها الاستراتيجي.

ومن وجهة نظره أفاد في سياق حديثه أن القانون يعزز تنافسية المنطقة الحرة بصلالة عبر توحيد الحوافز، ومنح المشروعات الاستراتيجية موافقات شاملة تُسرّع التنفيذ، إلى جانب ربط الإعفاءات الضريبية بالأهداف الاقتصادية الوطنية مثل التوظيف وتعزيز المحتوى المحلي.

وأكد أن استقرار البيئة القانونية واتساقها مع المعايير الدولية يفتح المجال لشراكات عالمية طويلة الأمد، كما يوفر القانون فرصًا واعدة في الاستثمار العقاري.

مواكبة تطلعات المرحلة القادمة

من جهة أخرى علق المهندس أحمد بن خميس الكاسبي، الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بالمزيونة قائلًا: إن صدور القانون رقم (2025/38) يأتي في توقيت مهم لدعم جهود تعزيز بيئة الاستثمار، إذ يقدم إطارًا تشريعيًا موحدًا ومنظومة تنظيمية متكاملة تعزز من جاذبية هذه المناطق وتواكب تطلعات النهضة الاقتصادية المتجددة.

الدكتور علي تبوك: القانون يوفر إطار جديد لنمو القطاعات الصناعية والتجارية واللوجستية في المنطقة الحرة بصلالة

محمد الشيزاوي: القانون الجديد يمثل خطوة محورية لتعزيز الجاهزية الاستثنائية للمنطقة الحرة بصُحار

علاوة على ذلك أشار الكاسبي إلى أن القانون أرسى معايير واضحة للحوكمة والشفافية، وتنظيم التملك الحر للعقارات بما يخدم الخطط التوسعية للمستثمرين، مؤكدًا أن القانون يمثل دفعة قوية للمنطقة الحرة بالمزيونة، لكونها بوابة استراتيجية للتجارة عبر الحدود مع اليمن، حيث يمكّنها من تقديم حوافز إضافية تلائم قطاعات التجارة، إعادة التصدير والخدمات اللوجستية، كما يعزز من قدرتها على استقطاب استثمارات نوعية، في ظل الاهتمام المتزايد بخيارات التملك العقاري.

وفي جانب التكامل، أوضح الكاسبي أن القانون يُسهم في توحيد الإجراءات والتشريعات بين مختلف المناطق، مما يسهل انتقال وتوسع المشروعات دون تعقيدات بيروقراطية. وأتاح القانون وفق المادة (15) مرونة نقل المشروعات بين المناطق، فيما تتيح المادة (21) إنشاء مناطق حرة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة، ما يدعم تكامل الأنشطة التجارية والصناعية.

ويرى الكاسبي أن هذه العناصر مجتمعة تعزز مكانة المنطقة الحرة بالمزيونة كمركز لوجستي وتجاري محوري يدعم التنويع الاقتصادي ويعزز تنافسية سلطنة عُمان على المستوى الإقليمي.

دعم خطط التطوير والتوسع

فيما عبّر المهندس سالم بن سليمان الذهلي، الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية، بالقول: إن القانون يُمثل محطة تحول مهمة تدعم خطط التطوير في مدينة خزائن، خصوصًا في مجالات تكامل الخدمات وتطوير البنية الأساسية.

موضحًا أن القانون يُعزز من كفاءة الإجراءات، ويوحّد الأطر التشريعية والتنظيمية، ويُسرّع من تنفيذ المشاريع، مما يُسهم في إيجاد بيئة استثمارية جاذبة تتماشى مع رؤية المدينة لتكون مركزًا لوجستيًا واستثماريًا متكاملًا. كما يمكّن خزائن من تقديم حوافز تنافسية وتسهيلات إجرائية تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والدولية.

وأضاف الذهلي أن القانون يدعم جهود التكامل بين مختلف مكونات المدينة – اللوجستية والسكنية والتجارية والصناعية – ما يُعزز كفاءة التشغيل ويخدم التنمية المستدامة.

وأكد أن من أبرز الفرص التي أتاحها القانون لمدينة خزائن تمكينها من تقديم حوافز استثمارية مرنة، وتسهيل إجراءات التراخيص والتملك، مما يعزز من جاذبيتها الإقليمية والدولية كموقع مثالي للاستثمار في قطاعات متنوعة.

مشيراً إلى أن خزائن باتت أكثر جاهزية لاستقبال مشاريع كبرى في مجالات الصناعات الخفيفة والمتوسطة، والخدمات اللوجستية، والتجارة، والتقنية، بفضل ما يوفره القانون من إعفاءات ضريبية وجمركية، وبنية أساسية متطورة، وخدمات ذكية، إلى جانب موقعها الاستراتيجي الذي يتيح الوصول إلى أسواق إقليمية وعالمية.

تعزيز تنافسية المناطق الحرة

بدوره قال فيصل بن علي البلوشي، مدير عام المنطقة الحرة بمطار مسقط، إن القانون سيمنح المنطقة الحرة بمطار مسقط، التابعة لمجموعة أسياد، مرونة أكبر في استقطاب الاستثمارات النوعية، خاصة في القطاعات الحيوية كالنقل الجوي، والخدمات اللوجستية، والتجارة الإلكترونية، بما ينسجم مع رؤية أسياد لترسيخ موقع السلطنة كمركز لوجستي عالمي.

كما لفت البلوشي إلى أن القانون يعزز التوافق والتكامل بين المنطقة الحرة بمطار مسقط والمناطق الحرة الأخرى، والمنافذ البحرية والبرية، وسوف يسهم في بناء شبكة مترابطة تدعم التجارة والاستثمار، وتعزز من قدرة المنطقة على ممارسة دور محوري كمركز إقليمي متكامل يوفر حلولًا سريعة وفق أفضل الممارسات.

وأوضح أن الإطار القانوني الجديد يفتح آفاقًا واسعة أمام المستثمرين، من خلال توسيع نوعية الأنشطة الاستثمارية القابلة للترخيص، وتقديم خدمات متخصصة في قطاعات مثل اللوجستيات، وإعادة التصدير، والصناعات الدوائية، وخدمات مراكز التوزيع، مؤكدًا أن ذلك يعزز مكانة سلطنة عُمان كنقطة محورية في شبكة النقل والتجارة العالمية.

المهندس سالم الذهلي: القانون يعزّز كفاءة الإجراءات، ويوحّد الأطر التشريعية والتنظيمية، ويوفّر بيئة جاذبة للاستثمار، ويُسرّع تنفيذ المشاريع

المهندس أحمد الكاسبي: القانون سيُعزّز من قدرة المنطقة الحرة بالمزيونة على استقطاب الاستثمارات النوعية

فيصل البلوشي: القانون يفتح آفاقًا واسعة أمام المستثمرين من خلال توسيع نوعية الأنشطة الاستثمارية القابلة للترخيص

المهندس ناصر الكندي الرئيس التنفيذي لاستثمر في عُمان في حوار خاص لـ الدقم Duqm Economy

استقبال ومعالجة 90 مشروعًا استثماريًا عبر منصة «استثمر في عمان» بقيمة تقارب 4.9 مليار ريال عُماني

إنجاز 26 معاملة استثمارية وتوطين 9 مشاريع بقيمة 68.3 مليون ريال عُماني في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية

القطاعات الصناعية والأمن الغذائي تتصدر المشهد الاستثماري في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة

توطين 40 مشروعًا فعليًا بقيمة 1.8 مليار ريال في مختلف القطاعات الاقتصادية والأرقام تعكس مستوى الثقة المتنامي في المناخ الاستثماري

مسقط - الدقم Duqm Economy :

شهدت المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان إقبالًا متزايدًا من المستثمرين المحليين والدوليين خلال الفترة الماضية، وذلك نتيجة لبيئة الأعمال المحفزة، والحوافز المقدمة، والبنية الأساسية المتطورة، إلى جانب الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان كمركز لوجستي وتجاري يربط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا.

وأكد المهندس ناصر بن خليفة الكندي، الرئيس التنفيذي لاستثمر في عُمان، في حوار خاص لـ"الدقم الاقتصادية"، أن عدد معاملات الاستثمارات المنجزة عبر المنصة في المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة، والمدن الصناعية بلغ 26 معاملة، تم من خلالها توطين 9 مشاريع في قطاعات متنوعة، بحجم استثمار يُقدّر بنحو 68.37 مليون ريال عُماني، ما يعكس قدرة المنصة على تحويل الفرص الاستثمارية إلى مشاريع واقعية، واجتذاب رؤوس أموال أجنبية ومحلية في قطاعات ذات قيمة مضافة.

تسريع إجراءات الاستثمار

وحول دور منصة "استثمر في عُمان" في تسريع إجراءات الاستثمار في هذه المناطق، أوضح الكندي أن المنصة تسهم بشكل مباشر في تسريع الإجراءات من خلال تقديم خدمات إلكترونية متكاملة، تختصر الوقت اللازم للمراجعات والموافقات، وتُقلل من التعقيدات الإدارية التي كانت تُشكل سابقًا تحديًا أمام المستثمرين.

وأضاف أن وجود ممثلين دائمين للجهات المعنية ضمن فريق عمل "استثمر في عُمان" يُمكّن المستثمرين من إتمام معظم الإجراءات تحت سقف واحد، الأمر الذي يؤدي إلى تسريع اتخاذ القرار وتحويل الفرص إلى مشاريع قائمة. كما توفر المنصة مسارات خاصة للمشاريع الكبرى والاستثمارات النوعية التي تتطلب معالجة فورية وسريعة.

أبرز الجهات في "استثمر في عُمان"

وأكد الرئيس التنفيذي لاستثمر في عُمان في السياق نفسه، أن المنصة تضم تحت مظلتها 22 جهة حكومية وخاصة، من أبرزها: الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، شرطة عُمان السلطانية، وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وزارة التراث والسياحة، وزارة الصحة، وزارة العمل، وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بلدية مسقط، هيئة البيئة، المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، غرفة تجارة وصناعة عُمان، وبنك صحار الدولي.

لافتًا إلى أن "استثمر في عُمان" تُعد الواجهة الرسمية المتكاملة لجذب وتشجيع الاستثمارات في سلطنة عُمان، حيث تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، كمحطة موحدة لتمكين الاستثمارات النوعية واستقطاب الشركات العالمية، مع التركيز على القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والسياحة المستدامة، والاقتصاد الدائري، والأمن الغذائي، والتعدين، وذلك بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

نهج استباقي لعرض الفرص الاستثمارية

وبيّن الكندي أن "استثمر في عُمان" تمارس دورًا استراتيجيًا في تعزيز مكانة السلطنة كوجهة استثمارية واعدة على المستوى الدولي، من خلال اتباع نهج استباقي في عرض الفرص الاستثمارية، والاستفادة من المنصات الرقمية والمنتديات العالمية لتسويق المزايا التنافسية لسلطنة عُمان، إلى جانب استقطاب الاستثمارات في القطاعات الواعدة. كما تعزز المنصة من حضور السلطنة في المحافل والمعارض الدولية عبر فرق عمل فنية وتفاوضية متخصصة، لتقديم عروض استثمارية مدروسة ومبنية على أفضل الممارسات الدولية.

وأضاف أن "استثمر في عُمان" توفر بيئة أعمال متكاملة تشمل خارطة للفرص الاستثمارية، وفرقًا متخصصة لتحليل وتقييم المشاريع، بالإضافة إلى

حوافز تنافسية. كما توفر المنصة الرقمية نافذة إلكترونية موحدة تُمكن المستثمرين المحليين والدوليين من بدء مشاريعهم وإنجاز معاملاتهم إلكترونيًا، مع تزويدهم بكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية والتشريعات والمسارات المختلفة.

معايير اختيار المستثمرين

وحول معايير اختيار المستثمرين، أوضح الكندي أنها تستند إلى مجموعة من العوامل النوعية والكمّية، من أبرزها: الملاءة المالية، وخبرة المستثمر في القطاع المستهدف، وقدرة المشروع على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، إلى جانب توافق المشروع مع معايير النمو المستدام. كما يتم تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لضمان اتساق المشروع مع أولويات التنمية الوطنية والاستراتيجية العامة لسلطنة عُمان.

أرقام ومؤشرات

وعن عدد المشاريع الاستثمارية التي استقبلتها المنصة، كشف الكندي أنه تم حتى الآن استقبال ومعالجة طلبات ما يقارب 90 مشروعًا استثماريًا عبر منصة "استثمر في عُمان"، بإجمالي استثمارات بلغ نحو 4.9 مليار ريال عُماني. ومن بين هذه المشاريع، تم توطين 40 مشروعًا فعليًا بقيمة تقارب 1.8 مليار ريال عُماني في مختلف القطاعات الاقتصادية.

مؤكداً أن هذه الأرقام تعكس مستوى الثقة المتنامي في المناخ الاستثماري بسلطنة عُمان، كما تُبرز جهود "استثمر في عُمان" في ترجمة الفرص إلى مشاريع واقعية تسهم في تنويع الاقتصاد الوطني، وإيجاد فرص عمل، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بيئة محفزة واستثمارات متنامية

كما أضاف الكندي قائلاً: أن جهود "استثمر في عُمان" مدعومة بعدة عوامل ممكنة، من أبرزها الانتعاش الاقتصادي المتواصل، والتقدم المستمر في التصنيف الائتماني للسلطنة، والنمو الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية في سلطنة عُمان نحو 160.693 مليار ريال عُماني، خلال الفترة من عام 2019 وحتى الربع الثالث من عام 2024.

كما سجّلت الاستثمارات الأجنبية في الربع الثالث من عام 2024 فقط ما قيمته 26.677 مليار ريال عُماني، بنسبة زيادة قدرها 16%، حيث شكّلت الاستثمارات في الصناعات التحويلية وحدها ما نسبته 51% من إجمالي هذه الاستثمارات، وهو ما يعكس نجاح السلطنة في ترسيخ مكانتها كمركز عالمي جاذب للاستثمار، مدعومًا ببنية أساسية متطورة ومبادرات استراتيجية ومحفزات نوعية.

أبرز الدول في صدارة المستثمرين

وقال المهندس ناصر الكندي، أن سلطنة عُمان جاءت في طليعة الدول من حيث عدد المستثمرين، تلتها دول ذات ثقل اقتصادي في المنطقة والعالم مثل الهند، والصين، ومصر، مما يعكس الثقة الإقليمية والدولية المتزايدة في بيئة الاستثمار العُمانية.

فيما تصدّر قطاع الصناعة قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار، نظرًا لما يوفره من فرص نوعية ومشروعات متكاملة تخدم أهداف التصنيع المحلي وتعزيز الصادرات. كما شهد قطاع الأمن الغذائي اهتمامًا متناميًا، خصوصًا في ظل التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي الوطني. علاوة على ذلك، يبرز قطاع الصحة كأحد القطاعات الواعدة، في ظل التوسع النوعي في الخدمات والتقنيات الطبية، وتزايد الطلب على بنية أساسية صحية حديثة.

آلية عمل الخارطة الاستثمارية

وأشار الكندي إلى أن الخارطة الاستثمارية المتوفرة عبر منصة "استثمر في عُمان" تُعد أداة تفاعلية مبتكرة تساعد المستثمرين على استكشاف الفرص بناءً على الموقع الجغرافي، والقطاع الاقتصادي، والمزايا النسبية لكل منطقة.

وأوضح أن الخارطة تقدم معلومات تفصيلية تشمل موقع الأرض الاستثمارية، والمساحة، وقيمة الاستثمار، والبنية الأساسية المحيطة، والقطاع المستهدف. كما تزوّد المستثمر ببيانات داعمة تسهم في تسهيل اتخاذ القرار، مثل القرب من المنافذ اللوجستية، وتوفر الخدمات العامة، والحوافز الخاصة بالمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة.

تحسينات المنصة الرقمية وتفاعل المستخدمين

ولفت إلى أن منصة "استثمر في عُمان" شهدت تفاعلًا متزايدًا من قبل المستثمرين المحليين والدوليين، مما يعكس فاعليتها في تلبية احتياجات المستثمرين وتسهيل الإجراءات المرتبطة ببدء الأعمال. وقد شرعت المنصة في تنفيذ مشروع تطوير شامل لتحسين التجربة الرقمية، من خلال إعادة تصميمها وفقًا لأفضل ممارسات تجربة المستخدم (UX). وأضاف أن الهدف من هذه التحديثات هو تقديم واجهة أكثر سهولة وفعالية، مع توسيع نطاق الخدمات الرقمية لتشمل المزيد من الإجراءات المتكاملة، مما يعزز من كفاءة تجربة المستثمر، ويجعلها أكثر مرونة وشفافية.

"استثمر في عمان" منصة استثمارية موحدة تضم 22 جهة حكومية وخاصة لتسهيل إجراءات المستثمرين

الخارطة الاستثمارية الرقمية أداة تفاعلية لتحديد الفرص حسب الموقع والقطاع والمزايا النسبية

الصناعة تتصدر القطاعات الجاذبة والصين والهند ومصر في طليعة المستثمرين الدوليين

باستثمارات ضخمة تبلغ 49 مليار دولار أمريكي

الدقم

تقود التحوّل العالمي للطاقة الخضراء بإنشاء أول ممر لتصدير الهيدروجين من سلطنة عُمان إلى أوروبا

مسقط - الدقم :

في تحول استراتيجي يعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز عالمي للطاقة النظيفة، وقّعت السلطنة في 15 أبريل الماضي اتفاقية تاريخية مع كلٍّ من هولندا وألمانيا لإنشاء أول ممر تجاري عالمي لتصدير الهيدروجين المُسال.

يربط هذا الممر ميناء الدقم بميناء أمستردام، ويمتد إلى مراكز لوجستية رئيسية في ألمانيا، أبرزها ميناء دويسبورغ، ليصل بعدها إلى أسواق أوروبية متعددة. ويُرسّخ هذا المشروع مكانة سلطنةعُمان في صناعة الهيدروجين الواعدة، ويُسهم في تعزيز أمن الطاقة العالمي.

ويهدف الممر كذلك إلى تصدير الهيدروجين المُسال بما يتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي للوقود المتجدد، في خطوة تُشكّل نقلة نوعية للاقتصاد العُماني.

نقلة نوعية

ويعد الممر الأول من نوعه بالعالم لتصدير الهيدروجين المسال، في خطوة رائدة ستضع سلطنة عُمان في صدارة الدول المنتجة للطاقة النظيفة، كما سيفتح المجال أمام المزيد من الاستثمارات الضخمة، والشراكات الاستراتيجية.

وستتولى شركة هيدروجين عُمان "هايدروم" مسؤولية مواءمة الإنتاج مع الخطط الوطنية، وضمان تكامل المشروع مع البنية الأساسية والاستراتيجية الشاملة للقطاع، وستعمل شركة "أوكيو" على تطوير محطة الهيدروجين المُسال والمنشآت المرتبطة بها، ومن ضمنها مرافق التخزين والتصدير.

في حين سيعزز النمو المتسارع لمشاريع الهيدروجين الأخضر في منطقة الدقم جاهزية الممر وقدرته على الإسهام في تحقيق المستهدفات الوطنية، وتوظيف البنية الأساسية المتكاملة التي توفرها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والموقع الاستراتيجي للميناء.

وسيتم الاعتماد على سفن متخصصة مجهّزة بتقنيات متقدمة، تقوم على تطويرها شركة "أيكولوج" الألمانية لضمان نقل الهيدروجين المُسال بكفاءة عالية.

وفي الجانب الأوروبي سيرتكز الممر على إنشاء محطات تحويل الهيدروجين المُسال إلى حالته الغازية في ميناء أمستردام، ليتم بعدها تزويد القطاعات الصناعية في هولندا وألمانيا باحتياجاتها من الهيدروجين عبر شبكات أنابيب الغاز، وخطوط السكك الحديدية، والممرات المائية.

خطوة استراتيجية

من جانبه قال معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن، رئيس مجلس إدارة "هايدروم": إن هذا التعاون الدولي خطوة استراتيجية في مسيرة سلطنة عُمان نحو بناء اقتصاد قائم على الهيدروجين الأخضر، يربط قدراتنا الإنتاجية بالأسواق العالمية، ويعزّز جاهزية سلطنة عُمان لريادة القطاع.

وأضاف معاليه: إن أهمية هذه الاتفاقية لا تقتصر على كونها تمهيدًا لإنشاء ممر لتصدير الهيدروجين الأخضر من سلطنة عُمان إلى أوروبا، بل هو تأكيد على أن سلطنة عُمان تواصل -بكل ثقة- تنفيذ استراتيجيتها الطموحة للهيدروجين الأخضر، حيث يمثّل وجود أحد عشر شركة من ثلاث دول متوزعة على كامل سلسة القيمة، بدءًا من إنتاج الهيدروجين وإسالته، وصولًا إلى حلول نقله وتخزينه، ثم تحويله مرة أخرى إلى الحالة الغازية ونقله إلى المستفيدين، مؤكدًا معاليه على الثقة التي اكتسبتها شركة هايدروم في تكوين شراكات استراتيجية نوعية بين شركائها في سلطنة عُمان وخارجها، بما ينعكس على مساعيها لتأسيس منظومة وطنية متكاملة وتوفير فرص اقتصادية وتنموية مستدامة، سواء عبر الصناعات المرتبطة بالقطاع، أو بتطوير البنية الأساسية، أو بإيجاد فرص توظيف وتأهيل الكوادر المحلية الواعدة.

محطة مهمة

أما وزيرة المناخ والنمو الأخضر الهولندية، صوفي هيرمانز، فقالت إن هذه الاتفاقية "تمثل محطة مهمة في مسيرة التعاون بين السلطنة وهولندا في مجالات الطاقة النظيفة".

يربط الممر ميناء الدقم بميناء أمستردام، ويمتد إلى مراكز لوجستية رئيسية في ألمانيا، أبرزها ميناء دويسبورغ، ليصل بعدها إلى أسواق أوروبية متعددة

الممر يعد خطوة استراتيجية نحو ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمصدّر رئيسي للهيدروجين الأخضر على مستوى العالم

سيتم الاعتماد على سفن متخصصة مجهّزة بتقنيات متقدمة، تقوم على تطويرها شركة "أيكولوج" الألمانية لضمان نقل الهيدروجين المسال بكفاءة عالية

الممر يمثل أول تطبيق عملي لمبدأ "التكامل بين الإنتاج والتصدير" الذي تقوم عليه استراتيجية سلطنة عُمان للطاقة المتجددة

وبينت أن "هذا المشروع سيسهم في ربط إنتاج الهيدروجين الأخضر العُماني بالأسواق الأوروبية، بما يدعم التوجهات الاستراتيجية نحو تنويع مصادر الطاقة وتعزيز أمنها على المدى البعيد".

وأشارت هيرمانز إلى أنه "تم منح عقود لتنفيذ مشاريع الهيدروجين الأخضر لتحالفات تضم 22 شركة عالمية، بدأت تنفيذ الأعمال التطويرية في محافظتي الوسطى وظفار".

استحواذ وإنتاج

ويشهد قطاع الهيدروجين المُسال "الأخضر" بسلطنة عُمان تطوراً ملحوظاً، حيث تسعى السلطنة، بحسب وكالة الطاقة الدولية، إلى الاستحواذ على حصة من سوق تصدير الهيدروجين، وبطاقة إنتاجية تصل إلى 1.25 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، من خلال ضخ استثمارات تبلغ 49 مليار دولار.

تعاون وتفاهم

وأوضح الدكتور فراس العبدواني مدير عام الطاقة المتجددة والهيدروجين بوزارة الطاقة والمعادن أن التعاون القائم بين سلطنة عُمان ومملكة هولندا بدأ منذ التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة والمعادن ونظيرتها الهولندية في كوب 27 بشرم الشيخ عام 2022، من خلال التركيز على عدة محاور أهمها النظر في إمكانية فتح ممرات نقل الهيدروجين بين البلدين على أن تكون مملكة هولندا من البوابات الرئيسية لتزويد غرب القارة الأوروبية بالطاقة المتجددة والتعاون والتكامل في المجالات التي يعول عليها في تطوير قطاع الطاقة والهيدروجين.

وقال: إن التوصل إلى مذكرة تفاهم لتأسيس ممر تجاري لنقل الهيدروجين من المنطقة التي ستنشأ بميناء الدقم إلى ميناء أمستردام جاء بعد الاتفاقية التي وقعت في كوب 28 والتي أسست لدراسة أولية للجدوى الاقتصادية والتقنية لممر هيدروجين أخضر، تبعتها دراسة من استشاري متخصص وتوجت بالاتفاقية التي شهدناها في مملكة هولندا والتي تضمنت عدة شركات خاصة في سلسلة التوريدات، ابتداءً من محطة تسييل الهيدروجين بالدقم إلى منشآت التخزين والتصدير بميناء الدقم إلى السفن المتخصصة لنقل الهيدروجين المسال إلى محطات إعادة التحويل إلى غاز في ميناء أمستردام إلى شبكة توزيع الهيدورجين إلى المستخدمين، مع الالتزام بدفع نطاق الدراسة إلى تفصيل أدق يفتح آفاق نقل الهيدروجين من سلطنة عُمان، حسب وكالة الأنباء العمانية.

وأكد الدكتور فراس العبدواني أن جميع الأطراف المعنية مع علمهم بالتحديات التي تواجه العالم في ملف تحول الطاقة والحياد الصفري وخاصة ملف الهيدروجين قليل الانبعاثات والأخضر مؤمنون بأهمية الحياد الصفري ودفع عجلة الحلول بالتشارك والتعاون البنّاء.

الممر يُعدّ خطوة استراتيجية

من جانبه أوضح المهندس عبدالعزيز بن سعيد الشيذاني، المدير العام لشركة هيدروجين عُمان (هايدروم) أن الممر يعد خطوة استراتيجية نحو ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمصدر رئيسي للهيدروجين الأخضر على مستوى العالم، ويترجم فعليًّا الجهود المبذولة لتحويل موقع سلطنة عُمان الجغرافي إلى نقطة ربط رئيسية بين الشرق والغرب في سوق الطاقة النظيفة.

وأشار، في هذا الصدد إلى أنه وفقًا للجدول الزمني المعتمد، من المتوقع أن تغادر أول شحنة للهيدروجين السائل المنتج في سلطنة عُمان إلى أوروبا بحلول عام 2029. ويجري حاليًّا العمل على استكمال الدراسات الهندسية، وتطوير المرافق المركزية في ميناء الدقم، والتنسيق مع الشركاء في أوروبا لضمان جاهزية البنية الأساسية على طول الممر.

وقال المدير العام لشركة هيدروجين عُمان (هايدروم) إن الموعد يعكس التزام كافة الأطراف بدفع المشروع قدمًا وتحقيق نقلة نوعية في ربط الإنتاج بالطلب الدولي عبر مسار تصديري متكامل هو الأول من نوعه على مستوى العالم.

الأهمية الاقتصادية

وقال: إن الأهمية الاقتصادية للممر تتمثل في فتح الباب أمام استثمارات ضخمة على طول سلسلة القيمة – بدءًا من الإنتاج، ومرورًا بالبنية الأساسية، ووصولًا إلى الشحن والتوزيع، كما يسهم في تحفيز نمو الصناعات المرتبطة، وتوفير فرص عمل، وتعزيز القيمة المحلية المضافة. أما دوليًّا، فهو يمثل نموذجًا متكاملًا للتعاون عبر الحدود، ويعزز ثقة الأسواق الأوروبية في قدرة سلطنة عُمان على

تقديم حلول طاقة آمنة ومستدامة.

وقال إن الممر يمثل أول تطبيق عملي لمبدأ "التكامل بين الإنتاج والتصدير" الذي تقوم عليه استراتيجية سلطنة عُمان للطاقة المتجددة. من خلاله، لا يتم فقط إنتاج الهيدروجين وإنما ربطه بسوق مستهدف وجاهز للاستلام، بما يحقق الاستفادة القصوى من موارد سلطنة عُمان الطبيعية والبشرية فالممر ليس مجرد بنية أساسية للنقل، بل ركيزة اقتصادية واستراتيجية لتعزيز أمن الطاقة العالمي ومكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي وعالمي للطاقة النظيفة.

مسار التصدير

وأوضح الشيذاني أن الممر يحقق وضوحًا في الطلب، وهو أحد العوامل الحاسمة لتسريع وتيرة الإنتاج، وعندما يكون لدى المنتجين مسار تصدير محدد ومشغلون ومستهلكون نهائيون، فإنهم يكونون أكثر استعدادًا لتسريع استثماراتهم ومراحل تطوير مشاريعهم. كما أن وجود شراكات دولية بهذا الحجم يسهل الوصول إلى التمويل، ويُعجّل بربط الإنتاج المحلي بالأسواق العالمية. مؤكدًا أن الممر هو محفّز مباشر لتسريع تنفيذ المشاريع وتحقيق أهداف سلطنة عُمان للإنتاج بحلول 2030.

الدقم مركز عالمي للطاقة

فيما أفاد أشرف بن حمد المعمري، الرئيس التنفيذي لمجموعة أوكيوا: إن هذه الشراكة ستكون بداية الانطلاق نحو تحويل الدقم إلى مركز عالمي تنافسي للطاقة، وستتيح خبرة فوباك العالمية فرصًا جديدة للاستثمار الاستراتيجي في البنية الأساسية، مما يُعزّز مكانة سلطنة عُمان على خريطة تدفقات الطاقة العالمية، ويدفع بعجلة التحول في قطاع الطاقة بما يعود بالنفع المستدام على اقتصاد سلطنة عُمان والأجيال القادمة.

من جانبه أعرب ديك ريشيل الرئيس التنفيذي لشركة رويال فوباك، عن سعادته بهذه الشراكة مع مجموعة أوكيو، وعقد الشراكة الاستراتيجية معها في الدقم.

وأكد أن توحيد الجهود والجمع بين نقاط تفوقنا في مجال تطوير البنية الأساسية سيمّهد الطريق لإنشاء مركز إقليمي رائد للطاقة والكيماويات، بما يخدم العديد من المستفيدين في قطاع الصناعة.

وأوضح أن هذه الشراكة الاستراتيجية ستكون عاملًا مهمًّا في زيادة الثقة ولفت أنظار العالم، وجذب الكفاءات والخبرات العالمية، وتوفير التمويل الدولي، والمواءمة بين الأهداف الاستراتيجية والاستثمارات، فضلًا عن تيسير الوصول إلى المواهب العالمية والتواصل معها.

اتفاقية تاريخية

يصف عامر الشوبكي، الخبير الاقتصادي المختص بشؤون النفط والطاقة، اتفاقية نقل وتصدير الهيدروجين المُسال بين عُمان وهولندا وألمانيا، بأنها "تاريخية"، مضيفاً لـ"الخليج أونلاين":

الاتفاقية تُعد خطوة استراتيجية، تعزز مكانة عُمان كمركز عالمي لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر.

السلطنة تسعى من وراء هذه الاتفاقية وغيرها من المشاريع، إلى إنتاج مليون طن من الهيدروجين المتجدد سنوياً بحلول عام 2030.

هذا الإنتاج سيؤهلها لأن تكون سادس أكبر مصدر للهيدروجين عالمياً والأول في الشرق الأوسط.

كما سيعزز أيضاً اقتصاد سلطنة عمان في سوق الطاقة وتنويع مصادر دخلها، وسيسهم في تقليل الاعتماد على النفط والغاز، ومن ثم سيعزز الاستقرار الاقتصادي والتقيد برؤية عمان 2040، وجذب الاستثمارات أيضاً.

من المتوقع أن يجذب المشروع استثمارات تصل إلى 8 مليارات دولار في سلطنة عُمان، بقيادة شركات عالمية.

سيمنح المشروع عُمان خبرة ومعرفة في عمليات التحليل الكهربائي وإنتاج الهيدروجين الأخضر، وسيوفر فرص عمل جديدة في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا.

سلطنة عُمان تضع نفسها في طليعة الدول المصدّرة للهيدروجين الأخضر، ما يعزز دورها في دعم التحول العالمي نحو الطاقة المستدامة.

هذا بالتأكيد سيكون عاملاً غير مشجع على الاستثمار في الهيدروجين الأخضر، الذي ما تزال تكاليفه مرتفعة، وتساوي أربعة أضعاف الهيدروجين المنتج من الغاز أو النفط.

تكامل لوجستي في أوروبا لاستيعاب الهيدروجين العُماني وتوزيعه للأسواق الصناعية

تسعى السلطنة، بحسب وكالة الطاقة الدولية، إلى الاستحواذ على حصة من سوق تصدير الهيدروجين بطاقة إنتاجية تصل إلى 1.25 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030

عُمان محور للطاقة

وتشير التوقعات إلى أن قيمة سوق الهيدروجين المُسال أو الأخضر ستصل عام 2050 إلى قرابة 1.6 تريليون دولار، مدفوعاً بالتحول العالمي نحو الطاقة النظيفة، وفقاً للشوبكي.

ووفقاً للخبيرة الاقتصادية حنين ياسين، فإن الاتفاقية بين سلطنة عُمان وهولندا تمثل منعطفاً استراتيجياً مهماً في مسيرة السلطنة نحو اقتصاد أخضر تنافسي وعالمي، مضيفة لـ"الخليج أونلاين":

الاتفاقية تؤسس لمرحلة جديدة من التعاون

الدولي تقوم على التحول من الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري إلى اقتصاد قائم على الطاقة المتجددة، وتحديداً الهيدروجين الأخضر، الذي يُعد الوقود النظيف الأبرز في المستقبل.

إنشاء أول ممر تجاري في العالم للهيدروجين المسال بين ميناء الدقم وميناء أمستردام، مروراً بمراكز لوجستية في ألمانيا، يعزز بشكل مباشر مكانة عُمان كمحور طاقة جديد ومورد رئيسي للهيدروجين لأوروبا. هذا المشروع يأتي أيضاً في وقت تسعى فيه دول الاتحاد الأوروبي إلى تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، وتسريع الانتقال نحو مصادر الطاقة الخضراء.

هذه الخطوة لن تقتصر على التصدير فقط، بل ستقود إلى سلسلة من الآثار الاقتصادية الإيجابية محلياً، كجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوسيع الصناعات المرتبطة بالطاقة الخضراء، وتطوير البنية الأساسية في المناطق الاقتصادية الخاصة مثل الدقم، وخلق فرص عمل نوعية.

من المتوقع أن تغادر أول شحنة للهيدروجين السائل المنتج في سلطنة عُمان إلى أوروبا بحلول عام 2029

مشاريع سابقة

وسبق أن وقعت السلطنة، خلال السنوات الماضية، على العديد من الاتفاقيات في مشاريع الهيدروجين الأخضر.

ففي أواخر أبريل 2024، وقعت شركة هيدروجين عُمان "هايدروم" على اتفاقيتين لتطوير مشروع وحق الانتفاع بالأرض لمشروعين في محافظة ظفار بإجمالي استثمارات بلغ 11 مليار دولار.

وخلال قمة عُمان للهيدروجين الأخضر التي عقدت في مسقط عام 2023، تم الاتفاق على 6 مشاريع هيدروجينية عالمية المستوى بتكلفة تقديرية تبلغ 38 مليار دولار في محافظتي الوسطى وظفار.

ومن المقرر أن تستضيف السلطنة، ما بين 18 و20 ديسمبر 2025، قمة عُمان للهيدروجين الأخضر، ومن المتوقع أن يشارك فيه عدد كبير من رواد الصناعة وصانعي السياسات والمستثمرين العالميين في هذا القطاع الحيوي.

سلطنة عُمان في طريقها لتصبح من أكبر مصدِّري الهيدروجين على مستوى العالم

باريس - الدقم :

أكّد تقرير مشترك صادر عن وزارة الطاقة والمعادن ووكالة الطاقة الدولية أن سلطنة عُمان في طريقها لتصبح من أكبر مصدِّري الهيدروجين على مستوى العالم بحلول عام 2030.

واستعرض التقرير الإمكانيات التنافسية للطاقة المتجددة والهيدروجين في سلطنة عُمان، وذلك خلال زيارة وفدٍ عُمانيٍّ برئاسة معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن إلى مقر الوكالة في العاصمة الفرنسية باريس.

وقد خصصت سلطنة عُمان مساحة تزيد على 50 ألف كيلومتر مربع في محافظتي الوسطى وظفار لمشروعات الهيدروجين الأخضر تطرح على مراحل، و15 ألف كيلومتر في المحافظات الأخرى لمشروعات الطاقة النظيفة، وتهدف إلى إنتاج أكثر من مليون طن من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030م، وصولًا إلى استغلال 30 بالمائة من الأراضي المخصصة حاليًّا في عام 2050 لإنتاج ما يقارب من 8 ملايين طن، وبقيمة استثمارية للمشروعات تبلغ 140 مليار دولار أمريكي.

واتخذت سلطنة عُمان خلال الفترة الماضية خطوات مهمة لمواكبة التحولات العالمية في الطاقة وقضايا المناخ، تمثلت في الإعلان عن التزامها بالوصول للحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050م، والإعلان عن ملامح استراتيجيتها للهيدروجين الأخضر، والانتهاء من مراجعة الأطر التنظيمية والقانونية، وإعداد السياسات اللازمة للمضي قُدمًا في مشروعات وخطط التحول للطاقة الخضراء.

خلفان بن سالم الرحبي
كاتب متخصص في الشؤون الاقتصادية

رؤية استراتيجية وعلاقات فاعلة

من لاهاي إلى موسكو، ومن الجزائر إلى الموانئ العُمانية، ترسم سلطنة عُمان خطوطًا جديدة في خريطتها الاقتصادية، مستندة إلى رؤية واضحة بأن التحول الوطني لا يمكن أن ينفصل عن الحضور الدولي، وأن الاقتصاد لم يعد شأنًا داخليًا فحسب، بل ساحة تُدار فيها العلاقات والمصالح عبر زيارات، ولقاءات، واتفاقيات.

الزيارات التي قام بها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله – إلى هولندا وروسيا والجزائر مؤخرًا، لم تكن مجرّد مناسبات بروتوكولية، بل تحرّكات محسوبة ضمن إطار أوسع من الدبلوماسية الاقتصادية التي تتبناها السلطنة في المرحلة الراهنة. وتُعد هذه الزيارات ترجمة عملية لمحاور رؤية عُمان 2040، التي تؤكد على أهمية الانفتاح العالمي، واستقطاب الاستثمارات، وتعزيز الشراكات الاقتصادية المستدامة، في سبيل بناء اقتصاد تنافسي ومندمج مع العالم.

وقد تجلى التحول الأبرز في زيارة هولندا، حيث تلاقى الطموح العُماني مع البنية الأوروبية المتقدمة، فخرجت الزيارة بحصيلة اتفاقات تتجاوز المألوف وتفتح آفاقًا غير تقليدية. من بين تلك الاتفاقات، برز مشروع ممر الهيدروجين الأخضر، الذي يربط الدقم بامستردام ودويسبورغ، كمثال حي على قدرة سلطنة عُمان على تحويل موقعها الجغرافي إلى ميزة تنافسية، وخططها المناخية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ.

الممر الجديد لا يمثل مجرد خط لتصدير الهيدروجين، بل يُعد بنية أساسية استراتيجية تتكامل فيها مراحل الإنتاج، والتسييل، والنقل، والتحويل، والتوزيع، مستفيدًا من الموقع الجغرافي لميناء الدقم، والبنية الصناعية المتطورة المحيطة به. ويعكس المشروع نضج الإطار التشريعي والتنظيمي الذي تبنته السلطنة في قطاع الطاقة النظيفة، حيث تتولى شركة "هايدروم" الحكومية تنسيق العمليات الإنتاجية، فيما تتولى مجموعة "أوكيو" تطوير منشآت التسييل والتخزين والتصدير، بشراكة تقنية ولوجستية من شركات عالمية متخصصة.

ويُنتظر أن يُسهم هذا الممر في إعادة رسم مكانة سلطنة عُمان على خريطة الطاقة العالمية، ليس فقط كمصدر موثوق، بل كشريك استراتيجي لأوروبا. ومن الناحية الاقتصادية من المتوقع أن يعزز المشروع مسار التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان من خلال جذب استثمارات نوعية، وإيجاد منظومة صناعية جديدة تشمل تصنيع المعدات، والخدمات الهندسية، والتقنيات المساندة، بالإضافة إلى توليد فرص عمل عالية القيمة. كما يعكس المشروع قدرة السلطنة على الدخول في سلاسل القيمة العالمية للطاقة، مستفيدة من موقعها الجغرافي، ومن نهجها المتوازن في بناء علاقات اقتصادية متعددة الاتجاهات.

ويأتي هذا المشروع ضمن استراتيجية عُمانية أوسع تهدف إلى إنتاج 1.25 مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا بحلول عام 2030، حيث تم منح عقود لمشاريع أولية في محافظتي الوسطى وظفار لتحالفات تضم أكثر من 22 شركة دولية.

وتتكامل هذه الجهود مع بنية أساسية استثمارية متقدمة في سلطنة عُمان، تشمل مناطق اقتصادية خاصة ومناطق حرة توفّر بيئة مثالية للمستثمرين، بفضل ما تتمتع به من تكامل صناعي، وموانئ بحرية عميقة، وشبكات نقل حديثة، وموقع استراتيجي يربط بين أسواق آسيا وأفريقيا. كما تواكب هذه البنية تشريعات مرنة، وحوافز جاذبة، وإجراءات ميسّرة، تشكل معًا منصة تنافسية للاستثمار في المنطقة.

وتُعد الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الذراع التنفيذية لهذه المنظومة، حيث تمارس دورًا فاعلًا في الترويج العالمي لعُمان كمركز استثماري ولوجستي واعد. ومن خلال مشاركات دولية، وتقديم تسهيلات نوعية، تعمل الهيئة على جذب الاستثمارات النوعية، وتوطين سلاسل الإنتاج، وبناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد. كما تساهم هذه الجهود في تعزيز موقع عُمان كبوابة عبور للأسواق الإقليمية والعالمية، وتجسيد مستهدفات رؤية عُمان 2040 نحو اقتصاد متنوع ومستدام، قادر على التكيف مع التحولات العالمية في مجالات الطاقة والتقنية وسلاسل الإمداد.

ولأن التنمية لا تُبنى فقط من خلال الاتفاقيات الحكومية، فإن اللافت في زيارة هولندا كان اللقاء مع المستثمرين، والنقاش حول فرص الشراكة بين القطاعين الخاصين في البلدين. فالرسالة واضحة: المرحلة القادمة لن تكون محصورة في المبادرات الرسمية، بل في قدرة رواد الأعمال على استثمار هذه التحولات وتحويلها إلى مشاريع ومصانع وفرص عمل.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تمكين الكفاءات الوطنية وتطوير التعليم التقني والمهني، بما يواكب احتياجات الصناعات المستقبلية، لا سيما المرتبطة بالهيدروجين والطاقة النظيفة. فنجاح هذه المشاريع الكبرى لا يتوقف عند توقيع الاتفاقيات أو البدء في الإنشاءات، بل في القدرة على تشغيلها بكفاءة، وإدارتها بمرونة، وتطويرها بذكاء، وهو ما يتطلب استثمارًا موازيًا في الإنسان العُماني.

وإذ تمضي سلطنة عُمان في تنفيذ هذه التوجهات، فإن هناك إرادة سياسية واضحة لترجمة مخرجات هذه الزيارات والاتفاقيات إلى برامج تنفيذية تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية، وتعزيز الاقتصاد العُماني بما يواكب تطلعات رؤية عُمان 2040، ويرسّخ مكانة السلطنة كمركز إقليمي للتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة.

فالسياسة الخارجية لعُمان، التي ظلت لسنوات تُعرف بالحكمة والاعتدال، تدخل اليوم ميدانًا جديدًا لا يقل أهمية عن الوساطة السياسية، وهو الوساطة الاقتصادية. فالسلطنة تنجح مرة أخرى في أن تضع نفسها في موقع المتوازن، المتعاون، الجاذب، الذي لا يفرض نفسه بالأصوات العالية، بل بالحضور الهادئ والتأثير العميق.

خلاصة القول: ما يحدث اليوم هو أكثر من مجرد دبلوماسية أو اقتصاد. إنه انتقال تدريجي ومدروس من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة النمو الفعلي، من دولة كانت تتهيأ للمستقبل، إلى دولة بدأت تكتبه بيدها ولعل القادم يحمل ما هو أكثر، إذا ما استمرت هذه المقاربة الهادئة والطموحة، التي تثبت أن السلطنة – بهدوئها وثباتها – تعرف جيدًا أين تذهب، ولماذا.

سلطنة عُمان تُفعّل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز الشراكات العابرة للحدود وترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للاستثمار المستدام وتبني تحالفاتها بصوت هادئ وأثر عميق لترسيخ حضورها العالمي في ميادين الطاقة والتقنية واللوجستيات

تلقت حتى نهاية مايو الماضي 44 طلبًا

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تتفاعل مع المجتمع عبر منصة «تجاوب»

مسقط - الدقم :

تفاعلت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة عبر المنصة الوطنية "تجاوب" مع عدد من المقترحات والشكاوى والبلاغات والاستفسارات التي تلقتها حتى نهاية مايو الماضي والبالغة 44 طلبًا، تمثلت في عدد من المقترحات التي بلغت 12 مقترحًا، و10 شكاوى، و20 استفسارًا بالإضافة إلى بلاغين، في مشهد يعكس التفاعل نحو تطوير أدوات المشاركة المجتمعية.

من جانبه أكد الدكتور أحمد بن سيف المعمري القائم بأعمال مدير دائرة خدمات المراجعين بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن الطلبات التي ترد إلى الهيئة عبر منصة "تجاوب" حظيت بالاهتمام منذ إطلاق المنصة في أواخر فبراير الماضي وقد تم التعامل مع الشكاوى في فترات زمنية قياسية حيث سجلت اقل فترة للتعامل مع الشكاوى أقل من 10 دقائق وأطول مدة كانت يومين تركزت في الاستفسارات المتعلقة بخطوات الاستثمار، وتسجيل الشركات، وتأشيرات المستثمرين، أما الشكاوى التي تلقتها المنصة فقد تم توجيهها إلى ذوي الاختصاص لإيجاد حلول لها.

الدكتور أحمد المعمري: الطلبات التي ترد إلى الهيئة عبر منصة "تجاوب" حظيت بالاهتمام منذ إطلاق المنصة في أواخر فبراير الماضي وقد تم التعامل مع الشكاوى في فترات زمنية قياسية

وقال د. أحمد المعمري: إن هناك تنوّعا في الاقتراحات الواردة مثل تطوير الحاضنات في المناطق الصناعية، وتطوير الواجهة السياحية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتعديل مسميات بعض المدن الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" حيث تم إحالة كافة المقترحات إلى جهات الاختصاص في الهيئة والمناطق التي تشرف عليها لدراستها وتقييمها.

فيما ذكر المعمري أنه لم تخلُ الطلبات الواردة إلى الهيئة عبر منصة "تجاوب" من بعض الطلبات المبتكرة؛ التي تشير إلى مستوى تفاعل المواطنين مع ما يشهده العالم من تطور تقني وتقدّمٍ علمي، ولعل أحد أبرز المقترحات المبتكرة التي وردت عبر المنصة والمتمثلة في الاستفادة من التطور الذي تشهده صناعة الطائرات المسيّرة "الدرون" في قطاع النقل وتم إحالته إلى أحد بيوت الخبرة، في حين قام المختصون بالمنطقة بنقل الرأي الفني إلى مقدم المقترح.

وتؤكد الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أن المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات والاستفسارات "تجاوب" ستسهم في تعزيز الشراكة المجتمعية والتواصل الفاعل، وتحسين بيئة الأعمال من خلال التفاعل المستمر مع المقترحات والشكاوى والطلبات والبلاغات، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والاستجابة السريعة.

المقترحات والشكاوى والبلاغات والاستفسارات التي تلقتها الهيئة
عبر منصة "تجاوب" حتى نهاية مايو 2025

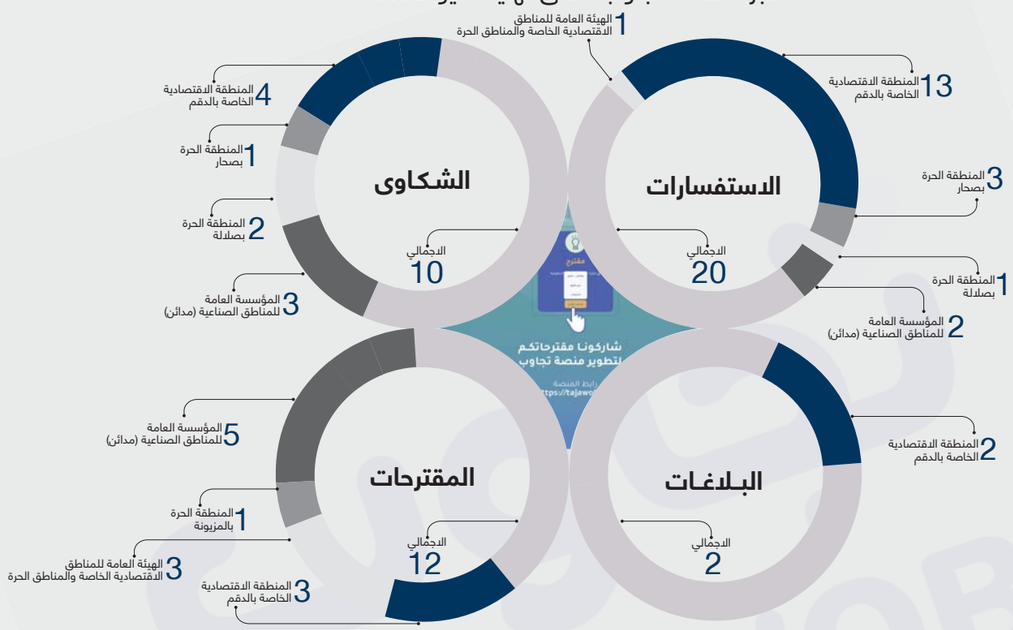

* تعتبر الشفافية أحد القيم التي تركز عليها الهيئة وهي : المسؤولية، التعاون، الشفافية، الإبداع

الباحث والأكاديمي الدكتور عبدالله باعبود لـ الدقم:

العلاقات السياسية تعزز الاقتصاد العُماني وتفتح آفاقًا استراتيجية للاستثمار

مسقط - الدقم :

أكد الدكتور عبدالله بن صالح باعبود، الباحث والأكاديمي المختص في العلاقات الدولية وشؤون الخليج والشرق الأوسط، أن العلاقات السياسية الثنائية والجماعية تساهم بشكل كبير في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقال إن الاستقرار والودّ في العلاقات السياسية، خاصة مع القوى الإقليمية والدول الكبرى، يعززان ثقة المستثمرين الأجانب في سلطنة عُمان.

وأشار إلى أن السلطنة تستفيد من علاقاتها المتوازنة مع دول الخليج وإيران والهند والصين في جذب الاستثمارات في قطاعات واعدة مثل الطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، والسياحة.

وأوضح الدكتور باعبود لـ"الدقم الاقتصادية"، أن التعاون السياسي مع الدول الكبرى يمكن أن يُسهم في تنويع الاقتصاد العُماني وتقليل الاعتماد على النفط، خاصة إذا تُرجم هذا التعاون إلى شراكات استراتيجية في قطاعات غير نفطية، مثل الموانئ (مع الصين والهند)، والتكنولوجيا (مع الدول الأوروبية)، مما يدعم خطط التنويع الاقتصادي ويُسهم في تحقيق النمو المستدام وفق رؤية "عُمان 2040".

الحياد الإيجابي... منصة للتعاون والشراكة

أوضح باعبود أن سياسة الحياد الإيجابي التي تنتهجها سلطنة عُمان تتيح لها بناء علاقات متوازنة مع أطراف دولية متنافسة مثل إيران والسعودية، أو الولايات المتحدة والصين. هذه السياسة تمكّن السلطنة من الاستفادة من تنافس القوى العالمية، وفتح قنوات متعددة للشراكة الاقتصادية دون أن تكون مرتهنة لمحور معين.

أهمية الاتفاقيات الجماعية في دعم الاقتصاد

وأشار إلى أن الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي وقعها مجلس التعاون الخليجي مع دول وتكتلات أخرى – وبعضها لا يزال قيد التفاوض – لها أثر إيجابي كبير. فهي تعزز من قوة التفاوض الجماعي، وتدعم تحقيق أهداف المجلس ككتلة موحدة. ومن خلال هذه الاتفاقيات، تتمكن كل دولة – وفي هذا السياق سلطنة عُمان – من فتح آفاق جديدة للتبادل التجاري والاستثماري ونقل التكنولوجيا، خاصة مع دول آسيوية مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان ودول "آسيان".

السياسة الخارجية العُمانية تُعزز الأمن الاقتصادي عبر استقرار العلاقات الإقليمية والدولية

الدقم نموذج للاستفادة من العلاقات الدولية

ونوّه الدكتور باعبود إلى الارتباط الوثيق بين السياسة والاقتصاد، خصوصاً في ما يتعلق بالمشاريع الاستراتيجية الكبرى مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وأكد أن هذه المشاريع تستفيد من علاقات السلطنة السياسية المتينة مع الشرق والغرب، وتحديدًا مع الصين (ضمن مبادرة الحزام والطريق)، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، في جذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وإنشاء مصانع وبنى تحتية متقدمة.

الأمن الاقتصادي واستقرار العلاقات

وأكد أن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تُعزز الأمن الاقتصادي بشقيه التنموي والمالي، من خلال ضمان استقرار علاقاتها الإقليمية والدولية. وهذا بدوره يحمي خطوط التجارة والنفط والغاز من التهديدات الجيوسياسية، ويعزز استدامة الموارد المالية من خلال تنويع الشركاء وتنمية الموارد.

وأضاف أن الاقتصادات التي تعتمد على مورد رئيسي كالنّفط والغاز تبقى عرضة لتقلبات أسعار الطاقة، إضافة إلى تحديات أخرى تشمل التوترات الإقليمية والدولية مثل الخلافات والصراعات الأمريكية – الإيرانية، والخليجية – الإيرانية، والحرب في اليمن، والصراعات في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وتأثير العقوبات على الشركاء الاقتصاديين. وقال إن هذه المتغيرات تؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين واستقرار سلاسل التوريد.

عُمان مركز اقتصادي لوجستي محايد

وأشار باعبود إلى أن سلطنة عُمان مؤهلة لأن تبرز كمركز اقتصادي وتجاري لوجستي محايد يربط آسيا بأفريقيا وأوروبا، عبر موانئها ومناطقها الاقتصادية والحرة في الدقم وصلالة وصحار، خاصة في ظل تصاعد أهمية الطرق التجارية البديلة عن مضيق هرمز وقناة السويس.

الدبلوماسية الاقتصادية... أداة لجذب الاستثمار

وبيّن أن الدبلوماسية – تاريخيًا – كانت في جوهرها اقتصادية، ولا تزال كذلك. وأوصى بضرورة تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تفعيل دور المكاتب التجارية والبعثات الدبلوماسية النشطة، التي تُعد أداة فعالة في جذب الاستثمارات النوعية، ونقل التكنولوجيا، وفتح أسواق جديدة للمنتجات العُمانية.

الرؤية المستقبلية: مواءمة السياسة والاقتصاد

ولفت الدكتور باعبود على أن العلاقات السياسية تسهم في تحقيق عوامل السلام والاستقرار، وهي المتطلبات الأساسية لانجاح برامج وخطط التنمية. وأوضح أن رؤية "عُمان 2040" ترتكز على تعزيز موقع السلطنة كمركز لوجستي وسياحي عالمي، وهو ما يتطلب بيئة سياسية مستقرة وشراكات دولية استراتيجية تُترجم إلى تمويل، ومعرفة، واستثمارات.

وحدد باعبود عددًا من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تُشكّل محور تركيز لعُمان في المرحلة المقبلة، وهي: الطاقة المتجددة، الصناعات الخضراء، التعليم وتنمية الموارد البشرية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الخدمات اللوجستية، السياحة، والثقافة. واعتبرها مجالات استراتيجية تُعزز من دور السلطنة كوسيط اقتصادي وسياسي.

وختم بقوله إن تعزيز التكامل بين السياسة والاقتصاد يتطلب مواءمة السياسات الخارجية مع الأهداف الاقتصادية، مثل تخصيص بعثات دبلوماسية اقتصادية، وتفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة في رسم السياسات التجارية الدولية.

محمود بن سعيد العوفي
كاتب صحفي اقتصادي

الروضة.. منصة تكامل اقتصادي بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات

تُجسّد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة نموذجًا متقدمًا للتكامل الاقتصادي بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، بما تحمله من فرص استثمارية واعدة وانعكاسات تنموية يمتد أثرها إلى الاقتصاد الوطني في البلدين، وتعزز من تنافسية المنطقة في سلاسل الإمداد والتصنيع وإعادة التصدير.

يُعد هذا المشروع المشترك – والذي يطوَّر من خلال شراكة استراتيجية بين الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وشركة "محضة للتطوير" – تجسيدًا لرؤية اقتصادية تتجاوز الحدود الجغرافية، وتؤسس لبنية متكاملة تعزز انسيابية التجارة، وتفتح آفاقًا جديدة للتعاون الثنائي في قطاعات حيوية مثل الخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية والدوائية والبلاستيكية والتعدينية.

ولا يقتصر المشروع على كونه منطقة اقتصادية فحسب، بل يُعد رؤية اقتصادية مشتركة تعكس التقاء تطلعات البلدين نحو تعزيز الشراكات النوعية، وجذب الاستثمارات الدولية، وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات.

فقد تم تصميم المنطقة لتكون رافعة اقتصادية عبر موقعها الجغرافي الحيوي في ولاية محضة بمحافظة البريمي، وربطها المباشر بميناءي صحار وجبل علي، وهو ما يمنح المستثمرين منصة عبور متعددة الاتجاهات نحو أسواق الخليج وآسيا وأفريقيا، بكفاءة تشغيلية وتكلفة لوجستية منخفضة.

إن التكامل العُماني – الإماراتي في هذا المشروع لا يتوقف عند البنية الأساسية أو التسهيلات التشريعية، بل يمتد إلى الأدوار المتبادلة في تطوير السوق، وتبادل الخبرات، وبناء نموذج اقتصادي مشترك يخدم المصالح التنموية للجانبين. كما سيتيح فرصًا كبيرة لتوطين سلاسل القيمة، وتعزيز عمليات إعادة التصدير، إلى جانب توليد آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة، لا سيما في مجالات الخدمات اللوجستية والمساندة، بما يعزز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية والمحافظة.

وتمنح المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة حزمة متكاملة من الحوافز والإعفاءات، بما في ذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية، وحرية التملك الأجنبي بنسبة 100%، وحرية تحويل الأرباح، ومنصة المحطة الواحدة للتراخيص، وهي عوامل تجعلها من بين أكثر المناطق جذبًا للمستثمرين في المنطقة.

ويُقدّر حجم الاستثمار في المرحلة الأولى من المشروع بنحو 2 مليار دولار أمريكي، حيث ستُنفذ أعمال التطوير على مساحة 14 كيلومترًا مربعًا، قابلة للتوسعة في المراحل اللاحقة، ضمن خطة تطوير متكاملة تواكب المعايير الدولية وتلبّي تطلعات المستثمرين.

إن أهمية المشروع لا تنحصر على العائد الاقتصادي فحسب، بل تتعداه إلى تنمية مجتمعية وسكانية، عبر ما سيوفره من أنشطة تجارية وخدمية وسكنية، ستنعكس إيجابًا على نمط الحياة في ولاية محضة، وتخلق بيئة جاذبة للعيش والاستثمار.

بلا شك، فإن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة تمثل نقلة نوعية في مسار العلاقات الاقتصادية العُمانية – الإماراتية، وتحولًا من التعاون التقليدي إلى الشراكة التكاملية، التي تقوم على تأسيس مشاريع استراتيجية تتقاسم المنافع وتُحقق قيمة مضافة للطرفين.

ختامًا.. الروضة ليست فقط منطقة اقتصادية جديدة، بل هي نقطة التقاء بين رؤيتين اقتصاديتين وطموحين تنمويين، ومثال حي على أن التعاون الثنائي حين يُبنى على المصالح المشتركة والتكامل الاستراتيجي، يمكن أن يُحدث تحولًا حقيقيًا في المشهد الاقتصادي الإقليمي والدولي.

تمثل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة نقلة نوعية في مسار العلاقات الاقتصادية العُمانية – الإماراتية، وتحولًا من التعاون التقليدي إلى الشراكة التكاملية، التي تقوم على تأسيس مشاريع استراتيجية تتقاسم المنافع وتُحقق قيمة مضافة للطرفين

المتحدة للأوراق المالية
UNITED SECURITIES

صندوق المتحدة لأسواق الخليج
United GCC Fund

صندوق المتحدة لأسواق الخليج وسيلة رائعة للاستثمار في السوق المتنامية
لدول مجلس التعاون الخليجي، ابدأ رحلتك الاستثمارية اليوم!
The United GCC Fund is a great way to invest in the growing GCC market, start your investment journey today

استثمر مع الشركة المتحدة للأوراق المالية
Invest with United Securities LLC

شركة وساطة استثمارية غير مصرفية
A non-banking investment brokerage firm

نقدم خدمات الوساطة والخدمات الاستشارية المالية الكاملة في سلطنة عمان.
we offer comprehensive brokerage and financial advisory services across the Sultanate of Oman

نعمل من خلال 4 أقسام، هي:
We operate through four core divisions:

حيث نوفر للعملاء مشورة الخبراء والحلول المبتكرة والتنفيذ والوصول الشامل إلى أسواق رأس المال العمانية ودول مجلس التعاون الخليجي، وغيرها.

تأسست "الشركة المتحدة للأوراق المالية" عام 1994، سلطنة عمان
United Securities LLC was established in 1994 in the Sultanate of Oman

unitedsecoman www.usoman.com +968 95066777

المنطقة الحرة بصلالة تحتضن 97 مشروعًا باستثمارات تتجاوز 4.74 مليار ريال عماني

صلالة - الدقم Duqm :

بلغ إجمالي عدد المشاريع في المنطقة الحرة بصلالة حتى نهاية إبريل من العام الجاري 97 مشروعًا، موزعة على 15 قطاعًا اقتصاديًا، في حين تجاوز إجمالي حجم الاستثمارات 4.74 مليار ريال عُماني.

وتتصدر قطاع البتروكيماويات قائمة الاستثمارات من حيث الحجم، باستثمارات تبلغ نحو 3.01 مليار ريال عُماني، يليه قطاع الصناعات الكيميائية بنحو 747 مليون ريال عُماني، ثم قطاع معالجة البيانات باستثمارات تتجاوز 327 مليون ريال عُماني.

أما من حيث عدد المشاريع، فيتصدر قطاع الصناعات الغذائية القائمة بـ 18 مشروعًا، يليه قطاع التجارة العامة بـ 17 مشروعًا، ثم قطاع الخدمات اللوجستية بـ 15 مشروعًا، مما يعكس التنوع القطاعي في البيئة الاستثمارية بالمنطقة.

كما تشمل القطاعات الأخرى ذات التواجد الاستثماري: الصناعات البتروكيماوية بـ 14 مشروعًا، والصناعات المعدنية بـ 8 مشاريع، والصناعات الكيميائية بـ 6 مشاريع، إلى جانب 5 مشاريع في قطاع الصناعات الدوائية، و3 مشاريع في قطاع الإلكترونيات، ومشروعين في كل من قطاع السيارات وقطاع معالجة البيانات وقطاع إعادة التدوير.

أما القطاعات التي تحتضن مشروعًا واحدًا فقط، فهي: الطاقة الخضراء، التعليم، الاتصالات، الخدمات البحرية، والسلع الاستهلاكية.

وتأتي هذه المؤشرات في ظل الجهود المتواصلة لتطوير البنية الأساسية وتعزيز التسهيلات المقدمة للمستثمرين، ما يؤكد قدرة المنطقة الحرة بصلالة على استقطاب مشاريع متنوعة ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ويعزز من مكانتها كوجهة مثالية للمستثمرين المحليين والدوليين.

عدد المشاريع وحجم الاستثمارات حسب القطاعات في المنطقة الحرة بصلالة:

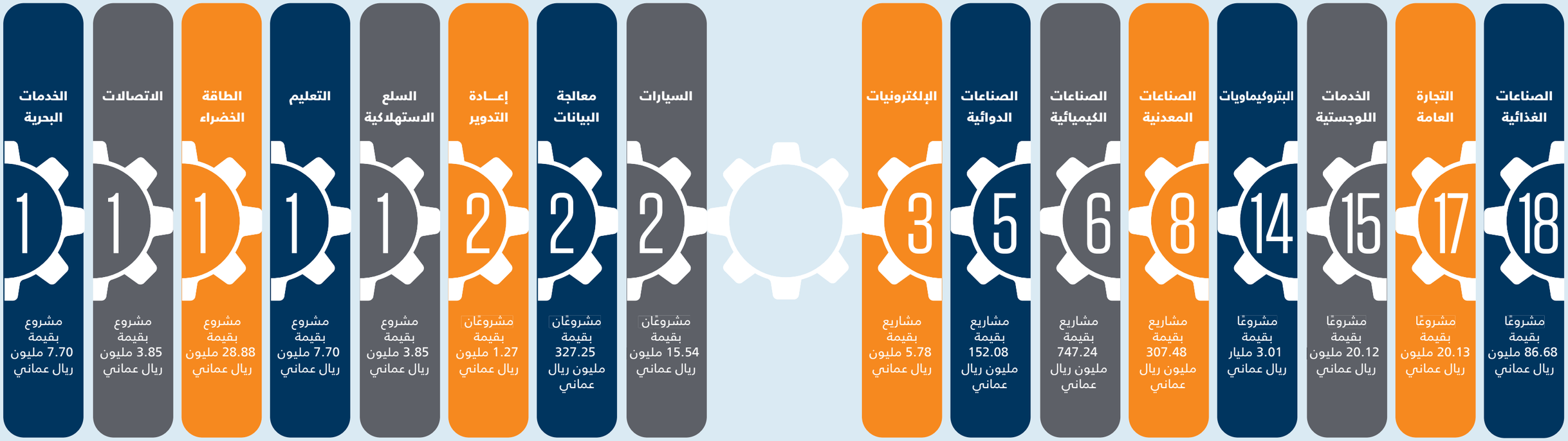

تنفيذ برامج وخطط لتعزيز التحول الرقمي

بنك مسقط ريادة وتميز في تقديم الخدمات والحلول المصرفية المبتكرة لقطاع المؤسسات

مسقط - الدقم:

أكدت إلهام بنت مرتضى آل حميد، مدير عام الأعمال المصرفية للشركات ببنك مسقط، أن البنك يواصل ريادته في تقديم الخدمات والحلول المصرفية المبتكرة لقطاع المؤسسات في سلطنة عُمان، من خلال التركيز على التحول الرقمي وتلبية احتياجات الزبائن المتطورة، بما ينسجم مع رؤية عُمان 2040.

تفاصيل أكثر في الحوار التالي:

ما هي الدوافع الأساسية حول تركيز بنك مسقط على الابتكار في مجال الخدمات المصرفية المقدّمة للشركات؟

باعتباره المؤسّسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان، يتمتع بنك مسقط بسجل حافل من الإنجازات في قطاع الخدمات المصرفية للشركات على مدى مسيرته التي تمتد لأكثر من 42 عامًا. ويستند تركيز البنك على الابتكار في هذا المجال إلى رؤيته الاستراتيجية في الحفاظ على موقعه الريادي ضمن بيئة اقتصادية تتغير بوتيرة متسارعة. وفي ظلّ حرص سلطنة عمان على تنويع اقتصادها في إطار رؤية عُمان 2040، حدّد البنك الابتكار كعامل تمكين أساسي لتمكين قطاع الشركات من مواكبة الفرص الجديدة والتحديات المستقبلية.

ومن الدوافع الرئيسة لهذا التوجه تطوّر احتياجات زبائن البنك من الشركات، الذين يرغبون في الاستفادة من حلول مالية أسرع وأكثر كفاءة وتعتمد أساسا على التكنولوجيا الرقمية. يدرك البنك أن الابتكار أمر لا مناص منه لمواكبة متطلبات بيئة الأعمال الديناميكية، سواء تعلق الأمر بعمليات التحويل الفوري، أو تمويل التجارة، أو حلول إدارة الأموال. ومن هذا المنطلق، يستثمر بنك مسقط بشكل كبير في تطوير منصات التكنولوجيا والتحول الرقمي لتقديم حلول ذكية وقابلة للتوسع تركز على الزبائن.

يُعد التنافس في القطاع المصرفي الإقليمي عاملاً آخر مهمًا؛ إذ أصبح الابتكار ضرورة لا غنى عنها للتميّز والتفرّد. ويعتمد بنك مسقط خطّة ابتكار استراتيجية لترسيخ ثقافة التحسين المستمر والتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية والجهات التنظيمية لتطوير حلول مبتكرة تُحدث أثرًا ملموسًا. ويُسهم هذا النهج في تعزيز علاقات البنك مع الزبائن وترسيخ مكانته كشريك مصرفي أول موثوق في القطاع.

ووسع البنك شبكة فروعه المخصصة لخدمة الزبائن من الشركات، والتي تشمل اليوم 5 فروع حديثة وواسعة موزعة في مختلف أنحاء السلطنة. وتتميز هذه الفروع بتجهيزها بأحدث التقنيات، ويديرها فريق متخصص من مديري العلاقات المؤهلين لتقديم خدمات استشارية ودعم الزبائن في تنفيذ مختلف المعاملات مثل فتح الحسابات، وتقديم منتجات التأمين، وإيداع الشيكات عن بُعد، وخدمات الخصم المباشر. كما يولي البنك اهتمامًا خاصًا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إدراكًا لأهميتها في دعم النمو الاقتصادي الوطني.

ومؤخرًا، أطلق بنك مسقط حملته الجديدة للخدمات المصرفية للشركات تحت شعار "عزم وإنجاز"، والتي تسلط الضوء على دور البنك باعتباره شريكا موثوقا في تمكين التقدم للزبائن من الشركات. ويعكس هذا الشعار التزام البنك الراسخ بفهم تطلعات زبائنه وتحويلها إلى إنجازات ملموسة.

إلهام آل حميد: أطلق البنك بوابة رقمية لخدمات التجارة الدولية (DigiTrade) لزبائنه من الشركات والمؤسسات في إطار التزامه بتنفيذ استراتيجيته للتحول الرقمي تماشيًا مع رؤية عُمان 2040

ما أهم المنتجات أو الخدمات المبتكرة التي يقدمها بنك مسقط لزبائنه من الشركات؟

نحن - في بنك مسقط - نؤمن بأن تميزنا يكمن في قدرتنا على تلبية احتياجات زبائننا الكرام. وعلى مدار مسيرته، التزم البنك بتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات والحلول والتسهيلات المصرفية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الزبائن من الشركات، بما في ذلك القروض، والبطاقات، والحلول الرقمية، والخدمات المرتبطة بالتجارة العالمية. فالبنك يُعدّ شريكا أساسيا في نجاح هذه المؤسسات وتطوها.

ويعدّ بنك مسقط من أوائل المؤسسات المصرفية في المنطقة التي نفّذت مبادرات استراتيجية في التحول الرقمي، مما ساهم في إعادة تعريف كفاءة العمليات التشغيلية لزبائنه. ومن خلال دمج أحدث التقنيات في العروض والمزايا التي يقدمها، يضمن البنك تمكين الزبائن من إدارة أعمالهم بكل سلاسة، مما يتيح لهم التركيز على التوسع والنمو. ويؤكد هذا التوجه التزام البنك المستمر بالابتكار، ويمنح زبائنه القدرة على مواكبة المشهد الاقتصادي المتغير بثقة.

وفي هذا الإطار، أطلق البنك بوابة رقمية لخدمات التجارة الدولية (DigiTrade) لزبائنه من الشركات والمؤسسات. وتُسهم هذه المنصة في تسهيل عمليات التجارة وتعكس التزام البنك بتنفيذ استراتيجيته للتحول الرقمي تماشيًا مع رؤية عُمان 2040. كما يقدّم البنك منصة "الخدمات المصرفية المتكاملة للمعاملات" المقدّمة للجهات الحكومية، والشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوفر هذه المنصة مجموعة واسعة من الإمكانات الرقمية تشمل خدمات المدفوعات، لوحة تحكم موحدة لحسابات الزبائن في جميع المؤسسات المصرفيّة، حلول الخصم المباشر، إدارة السيولة، وخدمات التجارة. إضافة إلى ذلك، يقدم البنك منصة إلكترونية للخدمات المصرفية للشركات، ونظام مدفوعات من شركة إلى شركة (B2B) لتسهيل تحويل الأجور بطريقة آمنة. ويقدم بنك مسقط أيضا مجموعة متكاملة من خدمات ومنتجات التمويل التجاري التقليدي والإسلامي، مصممة لتلبية احتياجات الزبائن المتنوعة. ويتيح تركيز البنك على الابتكار للشركات إمكانية تنفيذ المعاملات التجارية عبر الإنترنت بسهولة، مما يعزز كفاءتها ويمنحها ميزة تنافسية.

وكان للبنك أيضًا دور ريادي في مجال تمويل المشاريع، حيث يعتمد على خبرته العميقة في مختلف القطاعات، وحلوله المبتكرة ومنهجيته في دراسات الجدوى. ويحرص البنك على تلبية متطلبات التمويل طويل الأجل لمشاريع كبرى في قطاعات استراتيجية مثل النفط والغاز، والبتروكيماويات، والطاقة المتجددة، والتصنيع، والاتصالات، والعقارات، والطيران، والمياه والطاقة.

ما هي الرؤية طويلة الأمد لبنك مسقط في مجال الخدمات المصرفية للشركات في عُمان؟ وما هي الابتكارات المستقبلية التي يتطلّع البنك إليها؟

يتطلع بنك مسقط إلى مستقبل يكون فيه القطاع المصرفي للشركات محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي المستدام، والتحول الرقمي، والشمول المالي في سلطنة عُمان. ومع تسارع وتيرة تنفيذ رؤية عُمان 2040، يلعب البنك دورا محوريا في تمكين الشركات، سواء كانت مؤسسات كبيرة أو ناشئة، من تحقيق النجاح في بيئة اقتصادية عالمية قائمة على التكنولوجيا. وترتكز رؤية البنك على بناء شراكات طويلة الأمد مع الزبائن من الشركات، وتقديم حلول مالية مرنة تدعم الابتكار والمرونة وتحقيق القيمة.

وينظر البنك إلى المستقبل من خلال اعتماد مجموعة واسعة من الخدمات المبتكرة ، منها توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لتحسين تقييم المخاطر واتخاذ قرارات الائتمان. كما يبحث البنك عن فرص ممكنة في مجال التمويل المرتبط بالاستدامة، من خلال تقديم منتجات مصممة خصيصًا لدعم التحول إلى ممارسات صديقة للبيئة، وتقييم الأداء وفق المؤشرات البيئية، الاجتماعية، والحوكمة. علاوة على ذلك، يواصل بنك مسقط تعزيز الابتكار من خلال تعزيز الشراكة والتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية، والشركاء من صنّاع القرار، والهيئات التنظيمية، ويعمل البنك على بناء منظومة متكاملة تدعم تطوير خدمات جديدة تتماشى مع متطلبات السوق العُمانية المتغيرة. ويضمن هذا النهج الاستباقي أن يظل بنك مسقط في مُقدّمة البنوك الرائدة في مجال الخدمات المصرفية للشركات، وشريكًا موثوقًا في دفع عجلة التنمية الوطنية.

وإشادة لريادته في قطاع الخدمات المصرفية المقدمة للشركات، تُوّج البنك خلال الفترة الماضية بعدد من الجوائز المرموقة، منها جائزة الابتكار في الخدمات المصرفية للشركات من Infosys Finacle، وجائزة أفضل بنك للشركات من Oman Economic Review، وجائزة أفضل بنك رقمي للشركات في عُمان من Global Finance. كما أُدرج البنك ضمن قائمة أفضل البنوك في المنطقة من مؤسّسة فوربس الشرق الأوسط.

5

فروع حديثة وواسعة موزعة في مختلف أنحاء السلطنة لخدمة الزبائن من الشركات

«فيلكس» للصناعات الدوائية بالمنطقة الحرة بصلالة تنجح في رفع طاقتها التصنيعية الكاملة بإنتاج أكثر من 100 منتج دوائي

صلالة - الدقم:

يُعد مصنع "فيلكس" للصناعات الدوائية في المنطقة الحرة بصلالة مشروعاً استثمارياً إقليمياً واعداً بقيمة إجمالية تصل إلى نحو 150 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 58 مليون ريال عُماني). وقد نجح المصنع خلال عام 2024 في الوصول إلى طاقته التصنيعية الكاملة في جميع خطوط الإنتاج، بطاقة تغطي أكثر من 100 منتج دوائي في مختلف التخصصات العلاجية، في إنجاز يتوج مسيرة تطوير بدأت منذ عام 2020.

وتبلغ المساحة الإجمالية للمجمع الصناعي للشركة 110 آلاف متر مربع، فيما تبلغ مساحة المصنع القائم حالياً - والذي يمثل المرحلة الأولى من المشروع - إلى 30 ألف متر مربع. وقد جُهِّز هذا المصنع وفقًا لأعلى المعايير الدولية (cGMP)، ما يعكس التزام الشركة بالجودة والتميز والتنافسية على المستوى العالمي.

مراحل عمليات المصنع

انطلقت عمليات "فيلكس" في عام 2020 بإطلاق وحدة التعبئة الثانوية وحصولها على شهادة ممارسات التصنيع الجيد (GMP). وفي عام 2022، اكتمل بناء المصنع والمرافق، تبعه إصدار الشهادة الرسمية لممارسات التصنيع الجيد. وفي عام 2023، بات المصنع جاهزًا بالكامل للتصنيع، تزامنًا مع الحصول على الموافقات التنظيمية من مجلس التعاون الخليجي.

منتجات متنوعة وأسواق واسعة

قال الدكتور وسيم حمد، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لمصنع "فيلكس" للصناعات الدوائية، في حوار خاص لـ "الدقم الاقتصادية"، إن الشركة توفر مجموعة واسعة من المنتجات التي تشمل مجالات علاجية متنوعة مثل: إدارة الألم، أمراض القلب، السكري، المسالك البولية، الجهاز التنفسي، اللقاحات، والمستحضرات القابلة للحقن و يخطط لانتاج أدوية السرطان. وأضاف أن الشركة ستدخل خلال هذا العام مجال تصنيع الأدوية واللقاحات البيطرية عبر شراكات استراتيجية، مما يفتح آفاقًا جديدة لنمو الشركة وتوسيع نطاق منتجاتها.

الدكتور وسيم حمد: "فيلكس" نجحت في التوسع في أسواق الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخلال هذا العام ستدخل الشركة مجال تصنيع الأدوية واللقاحات البيطرية عبر شراكات استراتيجية

شراكات استراتيجية والتوسع في الأسواق

وأشار إلى أنه تم في شهر يونيو الماضي توقيع شراكة استراتيجية مع شركات دوائية رائدة في الجزائر، تهدف إلى نقل تكنولوجيا تصنيع الإنسولين والقطرات العينية، في خطوة تعزز من حضور "فيلكس" في الأسواق الإقليمية، وتفتح آفاقًا جديدة للتعاون الدوائي.

وقال: أن "فيلكس" نجحت في التوسع في أسواق الخليج والشرق الأوسط وشرق أفريقيا، وتغطي حالياً: سلطنة عمان، قطر، الكويت، العراق، اليمن،

وليبيا. وأكد أن هذا الانتشار يعكس التزام الشركة بتقديم حلول دوائية مبتكرة تُسهم في دعم منظومة الرعاية الصحية وتعزيز الأمن الدوائي في المنطقة.

خطط طموحة لعام 2025

كشف الدكتور وسيم عن خطة توسعية طموحة للعام 2025 تتضمن:

- إطلاق خط إنتاج جديد للمستحضرات البيولوجية بالتعاون مع شركاء دوليين.
- دخول أسواق جديدة في شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا.
- رفع استثمارات البحث والتطوير بنسبة 30% لتطوير أدوية مبتكرة بأيدٍ عمانية.
- تعزيز الشراكات في الأسواق الحالية.
- زيادة توظيف الكفاءات الوطنية ضمن جهود التوطين لرفع نسبة القوى العاملة الوطنية في الشركة

الأمن الدوائي

وأوضح الدكتور وسيم حمد الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس، أن "فيلكس للصناعات الدوائية" من خلال هذه الخطط التوسعية على التزامها بمواصلة النمو المستدام، ودعم منظومة الأمن الدوائي في سلطنة عمان والمنطقة، بما يتماشى مع رؤية عمان 2040، وتقليل الاعتماد على واردات الأدوية، كما يسهم في تحقيق هدف رفع نسبة الأدوية والمستلزمات الطبية المنتجة محليًا من 7% إلى 20% في عام 2025.

تصل القيمة الاستثمارية الكلية إلى نحو 150 مليون دولار أمريكي وتبلغ المساحة الإجمالية للمجمع الصناعي للشركة 110 آلاف متر مربع

تبلغ مساحة المصنع القائم حالياً - والذي يمثل المرحلة الأولى من المشروع - إلى 30 ألف متر مربع باستثمار يبلغ 75 مليون دولار

وقعت "فيلكس" شراكة استراتيجية مع شركات دوائية رائدة في الجزائر لنقل تكنولوجيا تصنيع الإنسولين والقطرات العينية

محطات رئيسية في مسيرة «فيلكس»

لفت الدكتور وسيم في حديثه إلى أبرز المحطات التي مر بها مشروع "فيلكس" للصناعات الدوائية منذ انطلاقه، مشيرًا إلى أنها شكلت مراحل مفصلية في تطور المشروع:

2018 — وضع حجر الأساس لمصنع "فيليكس" في المنطقة الحرة بصلالة

2020 — إطلاق وحدة التعبئة الثانوية (SPU) بنجاح، والحصول على تسجيل ممارسات التصنيع الجيد (GMP)

2021 — إطلاق "فيليكس بيولوجيكس"، الذراع المتخصص في المستحضرات البيولوجية

2022 — الانتهاء من أعمال الإنشاءات والحصول على شهادة GMP رسميًا

2023 — جاهزية المصنع لبدء التصنيع، والحصول على الموافقات التنظيمية من مجلس التعاون الخليجي لوحدة التعبئة الثانوية

2024 — التشغيل الكامل لجميع خطوط الإنتاج، بطاقة تغطي أكثر من 100 منتج دوائي في مجالات متنوعة مثل أدوية الألم، القلب، السكري، المسالك البولية، الجهاز التنفسي، اللقاحات، والمستحضرات القابلة للحقن

إنشاء مصنع لإنتاج الخلايا والألواح الشمسية في المنطقة الحرة بصحار بقيمة 217.3 مليون ريال عماني

صحـــار - الدقم Duqm :

وقعت المنطقة الحرة بصحار إتفاقية تأجير أرض مع شركة جيه أيه للطاقة الشمسية أو.إم (شركة منطقة حرة)، لإنشاء مصنع متطور لإنتاج الخلايا والوحدات الشمسية، بإجمالي استثمارات تبلغ 217.3 مليون ريال عماني، وعلى مساحة 32.5 هكتار ضمن المرحلة الثانية من المنطقة الحرة.

يُمثل هذا المشروع نقلة نوعية في تعزيز قدرات السلطنة على إنتاج الطاقة المتجددة. ويستهدف المشروع إنتاج 6 جيجاوات من الخلايا الشمسية و3 جيجاوات من الوحدات الشمسية سنويًا. ومن المتوقع أن تبدأ العمليات التشغيلية خلال الربع الأول من عام 2026، ليسهم بشكل فعال في دعم التحول نحو الطاقة النظيفة وترسيخ أهداف رؤية عُمان 2040 لتحقيق التنمية المستدامة، ويعزز دور ميناء صحار والمنطقة الحرة كمركز استراتيجي للنمو الصناعي المستدام.

ويعزز هذا المشروع من الدور المحوري لميناء صحار والمنطقة الحرة في دفع عجلة التنمية المستدامة ويعكس التزام المنطقة في تحقيق رؤية عمان المستقبلية في تعزيز استقلالية الطاقة وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة.

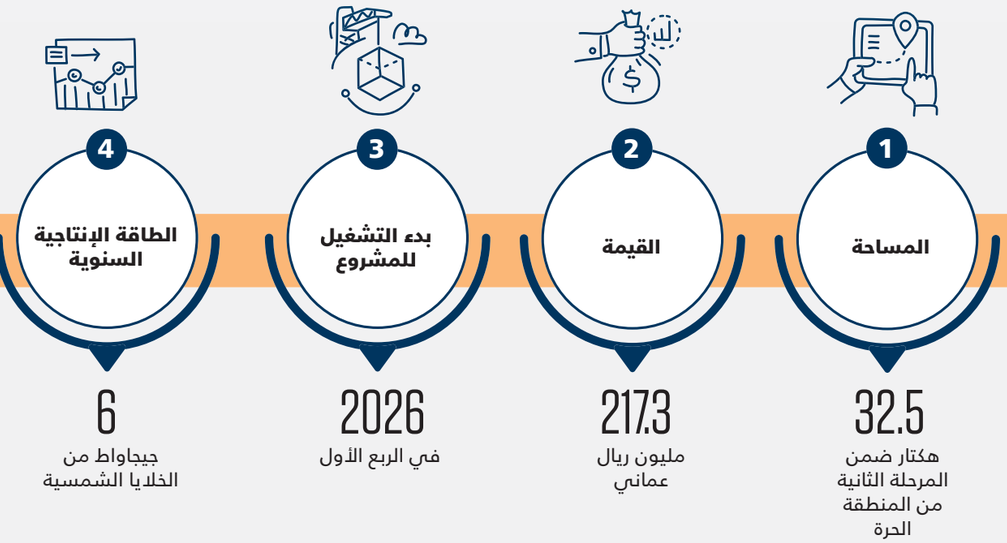

الدكتور خالد وليد محمود
متخصص في السياسة السيبرانية

الذكاء الاصطناعي أبعد من كونه مجرد أعجوبة تكنولوجية

مما لا شكّ فيه فقد أصبح الذكاء الاصطناعي الشغل الشاغل لغالبية حكومات الدول المتقدّمة؛ لإدراكها أن العالم يقف عند فجر حقبة جديدة، ستغيّر حياة البشرية والطريقة التي تعيش وتعمل بها في عدد كبير من المجالات والقطاعات المختلفة، مع الإقرار في نفس الوقت بأن مخاطر هذه الحقبة لا تزال مجهولة أيضًا.

فلا مبالغة بالقول إن العالم دخل فعليًا مرحلة جديدة عنوانها السباق في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، لكن إذا لم يتم وضع قواعد ناظمة لهذا السباق؛ فإنّه قد يخرج عن السيطرة، ويهدد المعمورة كلها؛ لأنه يثير العديد من المخاطر والتهديدات الأمنية والأخلاقية؛ نتيجة الاعتماد المتزايد عليه.

كما أن التطبيقات الضخمة لهذا الذكاء، تعد تمهيدًا لحرب ناعمة بين الآلة والإنسان، ولا يمكن قراءة استقالة "جيفري هينتون" – الذي يطلق عليه "الأب الروحي للذكاء الاصطناعي" من شركة غوغل أوائل مايو 2023 – إلا في سياق "جرس الإنذار" الذي ينبّه البشرية إلى تلك المخاطر العديدة المتعلّقة بالذكاء الاصطناعي.

التقديرات تشير إلى أن حوالي 800 مليون شخص سيفقدون وظائفهم خلال الأعوام المقبلة؛ بسبب تطوير الشركات التكنولوجية العملاقة جيلًا جديدًا من البشر الرقْميّين الذين سيتفوقون على العُمّال والمُحترفين من البشر، بل يتوقّع بعض العلماء أن يحلّ الذكاء الاصطناعي، مكان البشر في 99% من الوظائف في غضون العقدين المقبلين.

المعروف أن الذكاء الاصطناعي ليس قضية اقتصادية فقط، ولا هو مجرد الروبوت – وأليكسا وأمازون – الذي يخدمك في منزلك أو يراجع جدول الضرب مع أطفالك، أو تلك التكنولوجيا التي تؤسّس لثورة طبية جديدة، أو التعليم والصناعة، أو المركبات التي تعمل من دون سائق؛ بل إنه أيضًا أداة سيطرة وهيمنة وفرض نفوذ.

إذ ليس صدفة أن أكبر الاستثمارات فيه التي يقوم بها العملاقان المتنافسان، الولايات المتحدة والصين، هي في هذا المجال. فالعالم بأجمعه يعرف غوغل، ومايكروسوفت، وأمازون، والبعض فقط يعرف علي بابا، وبايدو، وتنسنت الصينية المهمة بالقدر نفسه، هذا دون احتساب مراكز البحث المتخصصة المرتبطة بها.

قبل عقدين من الزمان كان الحديث عن طموحات الذكاء الاصطناعي والروبوتات بديلًا للعقل البشري – أو على الأقل تدريب الآلة لتنفّذ ما يقوم بعمله الإنسان أو العامل أو الموظف في مناحي الحياة – يقابل إما بالاستخفاف والتقليل من الأهمية من غير المتخصصين والمهتمين، بينما كان يرى الجانب الآخر من المتخصصين، أن الأمر لا يزيد على مجرد ضرب من ضروب الخيال العلمي أو الفانتازيا الهوليودية.

اليوم يترقب العالم بحذر تطورات التنافس في هذا المجال "الذكاء الاصطناعي"؛ لأنّ من سيقوده، سيمسك بزمام الثورة الصناعية الخامسة.

في ظل اقترابنا من بداية حقبة جديدة، يظهر مستقبل الذكاء الاصطناعي في الأفق بإمكانات واسعة وعمق متنوع. في هذا السياق المتسارع التطور، أصبح الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تكنولوجيا مدهشة، بل أصبح ركيزة حاسمة للمستقبل الذي كان يومًا ما خيالًا علميًا.

فمن الخوارزميات المتطورة التي تدعم تفاعلاتنا الرقمية اليومية، إلى العوالم الناشئة للمركبات ذاتية القيادة والروبوتات المتقدمة، يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل عالمنا بطرق فريدة. وبدلًا من كونه مجرد سرد للقدرات التكنولوجية، يمثل مستقبل الذكاء الاصطناعي تفاعلًا معقدًا يشمل الابتكار، وتأثيره الواسع في المجتمع، والمسؤولية الأخلاقية.

ووفق هذا المشهد سريع التطور، لا يعد الذكاء الاصطناعي اليوم مجرد أعجوبة تكنولوجية – في ظل معطيات تتحدث عن توقعات بشأن وصول الإنفاق العالمي على أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى حوالي 300 مليار دولار بحلول 2026 – بل أصبح مهندسًا محوريًا للمستقبل الذي كان ذات يوم عالمًا من الخيال العلمي.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك طفرة واسعة في تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ستؤدي إلى تحولات متسارعة في أسواق العمل، وتخلق مزيدًا من المخاوف بشأن المنافسة بين البشر وتلك التطبيقات، وسط تنافس وسباق محموم بين شركات عمالقة التكنولوجيا على تطوير تقنيات متقدمة، يُمكنها مواصلة الثورة التي يصنعها الذكاء الاصطناعي في الأسواق العالمية.

ويبقى السؤال المعلق أين نحن من هذا المشهد؟ لكنّ كثيرًا من الدول العربية ما زالت خجولة في تبنّي الذكاء الاصطناعي، وكأنها منفصلة عن الواقع بمستويات مختلفة.

إنّ الاقتصاد المستقبلي هو اقتصاد معرفي (تقني – رقمي)، وفي حال بقيت دول بعيدة عما يجري في عالم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، فستكون منفصلة عن هذا الواقع، وبعيدة كل البعد عمّا يحصل من تطوّر على مستوى الثورة الصناعية الرابعة.. فهل نحن فاعلون؟

وصول الإنفاق العالمي على أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى حوالي 300 مليار دولار بحلول 2026

العالم يترقب بحذر تطورات التنافس في هذا المجال "الذكاء الاصطناعي" لأنّ من سيقوده سيمسك بزمام الثورة الصناعية الخامسة

محمد أمبوسعيدي قائد الشؤون البيئية بميناء صحار والمنطقة الحرة لـ الدقم Duqm Economy:

خفضنا الانبعاثات الكربونية بأكثر من 10% ونتبنى المعايير الأوروبية لحماية البيئة

صحار - الدقم Duqm Economy :

أكد محمد بن خلفان أمبوسعيدي، قائد الشؤون البيئية بميناء صحار والمنطقة الحرة، أن الميناء والمنطقة الحرة يعملان على تطوير عدد من المبادرات في مجال الاستدامة البيئية، بدءًا من تبني منظومة القوانين البيئية الأوروبية، بما يضمن التزام كافة المنشآت بأعلى المعايير الدولية الممكنة لحماية البيئة.

وأوضح أمبوسعيدي في حوار خاص لـ الدقم Duqm Economy، أن هذه المعايير تُعتمد كمتطلبات أساسية ضمن تصاريح البيئة، ويجري التأكد من الالتزام بها من خلال شبكات مراقبة بيئية متقدمة تتابع مختلف عناصر البيئة لضمان جودة البيئة المحيطة.

ولفت إلى أنه تم مؤخرًا اعتماد خطة لخفض الانبعاثات الكربونية خلال السنوات القادمة، مع تنفيذ عدد من المشاريع التي أسهمت فعليًا في تقليل البصمة الكربونية، حيث نجحت هذه الجهود في خفض أكثر من 10% من الانبعاثات الناتجة عن عمليات إدارة الميناء والمنطقة الحرة.

كما أشار إلى أن الميناء والمنطقة الحرة قاما بتطوير ممارسات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) عبر خطة خمسية طموحة تهدف إلى تحسين الأداء البيئي وتعزيز الاستدامة، إضافة إلى استقطاب مشاريع التحول الأخضر في القطاع الصناعي، من أبرزها:

مشروع مرسى للغاز الطبيعي المسال، والـذي يعمل بالطاقة الشمسية، باستثمارات تبلغ 1.6 مليار دولار أمريكي، مما يعزز مكانة الميناء والمنطقة الحرة كرائد في توفير حلول الطاقة النظيفة لعمليات النقل البحري.

مصنع "يونايتد سولار للبولي سيليكون" لإنتاج البولي سيليكون، باستثمارات تصل إلى 1.35 مليار دولار أمريكي، ويُعد من الاستثمارات التحويلية ذات القيمة المُضافة في المنطقة الحرة، ويعكس النمو المتسارع الذي يشهده قطاع الصناعة في صحار.

مشروع "حلول النخبة لإدارة النفايات الخطرة"، وهو مشروع جديد قيد التنفيذ يتمثل في إنشاء مصنع متخصص لمعالجة النفايات الخطرة باستثمارات تبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي، وبسعة تشغيلية أولية تصل إلى 40 طنًا يوميًا.

محمد أمبوسعيدي: فريق متخصص للتفتيش والمراقبة البيئية في ميناء صحار والمنطقة الحرة لضمان الالتزام بأعلى المعايير الدولية

ويُسهم المشروع في دعم أهداف الاقتصاد الدائري في سلطنة عُمان، كما يعزز مكانة المنطقة الحرة بصحار كمركز رائد للحلول الصناعية المستدامة، ويضمن الامتثال للوائح والتشريعات البيئية المحلية والدولية.

الالتزام بأعلى المعايير الدولية

كما أوضح قائد الشؤون البيئية بميناء صحار والمنطقة الحرة، أن لدى الميناء والمنطقة الحرة فريقًا متخصصًا للتفتيش والمراقبة، يُعنى بتنفيذ عمليات التفتيش الدورية على المصانع والمنشآت العاملة ضمن المنطقة، بهدف التحقق من التزامها الكامل بالمعايير البيئية المعتمدة. مشيرًا إلى أن أعمال المراقبة لا تقتصر على الجولات الميدانية، بل تشمل أيضًا تقييمًا دقيقًا وشاملًا للدراسات البيئية المقدمة من المشاريع، سواء كانت جديدة أو قائمة. ويعمل الفريق على تحليل هذه الدراسات بعمق، للتأكد من توافقها مع أفضل الممارسات والمعايير البيئية الدولية، ومدى كفايتها في تحديد الآثار البيئية المحتملة واقتراح التدابير المناسبة للتقليل منها.

وذكر أن ميناء صحار والمنطقة الحرة يتبعان سياسة صارمة تضمن عدم منح الموافقات النهائية على إنشاء أي مشروع داخل حدود المنطقة، ما لم يستوفِ كافة الاشتراطات البيئية المحلية والدولية بشكل كامل وشفاف. كما يتم تشجيع تبني أفضل التقنيات البيئية المتاحة عالميًا، بما يتماشى مع منظومة قوانين الاتحاد الأوروبي، التي تُعد مرجعًا دوليًا رائدًا في مجال حماية البيئة.

المبادرات والاستراتيجيات الطموحة لتعزيز الاستدامة البيئية للمنطقة الحرة بصحار

مؤكدا أن هذا النهج الاستباقي يضمن مواءمة التنمية الصناعية في ميناء صحار والمنطقة الحرة مع مبادئ الاستدامة البيئية، بما يصون الموارد الطبيعية ويحافظ على البيئة للأجيال القادمة.

خطوات متسارعة نحو الاقتصاد الأخضر

وعرّج محمد أمبوسعيدي، على الخطوات التي يتم اتخاذها للحد من الأثر البيئي، مؤكدًا أن الميناء والمنطقة الحرة يدعمان التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تحقيق التكامل الصناعي بين الصناعات القائمة، وإيجاد اقتصاد دائري فعّال يُعنى بإعادة استخدام الموارد واستغلال المواد الثانوية.

وأضاف، أن رؤية شاملة للاقتصاد الدائري تم إعدادها بهدف تعزيز صناعات إعادة التدوير في المنطقة، لا سيما في مجالات بطاريات الرصاص والمعادن والبلاستيك، إلى جانب تنفيذ عدد من المشاريع النوعية في مجال الطاقة المتجددة، من أبرزها:

مركز رائد لإنتاج الهيدروجين الأخضر: تسعى المنطقة الحرة إلى ترسيخ مكانتها في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر، الذي يُعد محورًا أساسيًا في التحول العالمي إلى الطاقة النظيفة، في انسجام تام مع رؤية عُمان للتنويع الاقتصادي والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري.

الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات: ضمن جهود تعزيز الاستدامة، تم وضع حجر الأساس لمصنع شركة نظام النخبة لمعالجة النفايات الخطرة، بسعة إنتاجية أولية تصل إلى 40 طنًا يوميًا، مما يدعم أهداف الاقتصاد الدائري في سلطنة عُمان ويعزز من مكانة صحار كمركز للحلول الصناعية المستدامة.

التصنيع الأخضر: تشجع المنطقة الحرة مبادرات التصنيع الصديقة للبيئة، ومن أبرزها مشروع شركة "ماك صحار للصناعات الكيميائية" لإنتاج البوليمرات والمركبات الهندسية، ومصنع "نجمة شمس صحار" لإعادة تدوير بطاريات الرصاص الحمضية، وهي مشاريع تسهم في تحقيق أهداف الاستدامة وتقليل الأثر البيئي.

السلامة البيئية والمهنية: وفي إطار الالتزام المتواصل بالمعايير البيئية والمهنية، تعاونت المنطقة الحرة بصحار مع الجمعية الملكية للوقاية من الحوادث، بهدف تعزيز التدريب في مجال السلامة المهنية، وترسيخ ثقافة السلامة لدى الموظفين والمستأجرين، وضمان بيئة عمل آمنة ومستدامة.

وأكد أمبوسعيدي أن هذه الجهود تشكل ركيزة أساسية في مسيرة ميناء صحار والمنطقة الحرة نحو الاستدامة والتحول إلى الطاقة النظيفة، بما يتماشى مع تطلعات سلطنة عُمان لتحقيق الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050.

دليل استرشادي شامل لإدارة المخلفات الصناعية

تطرّق محمد بن خلفان أمبوسعيدي، قائد الشؤون البيئية بميناء صحار والمنطقة الحرة، إلى آلية التعامل مع المخلفات الصناعية والانبعاثات الناتجة عن الشركات العاملة في المنطقة، مؤكدًا أن إدارة الميناء والمنطقة الحرة ملتزمة بتطبيق أفضل الممارسات البيئية وتعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري.

وقال في السياق ذاته: أن الإدارة قامت بتطوير دليل استرشادي شامل للمستثمرين.

تعزيز مشاريع الطاقة النظيفة والتدوير بما ينسجم مع تطلعات سلطنة عُمان لتحقيق الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050

دليل استرشادي شامل لإدارة المخلفات الصناعية في ميناء صحار والمنطقة الحرة

برامج تدريبية وتوعوية لتعزيز الممارسات البيئية المستدامة

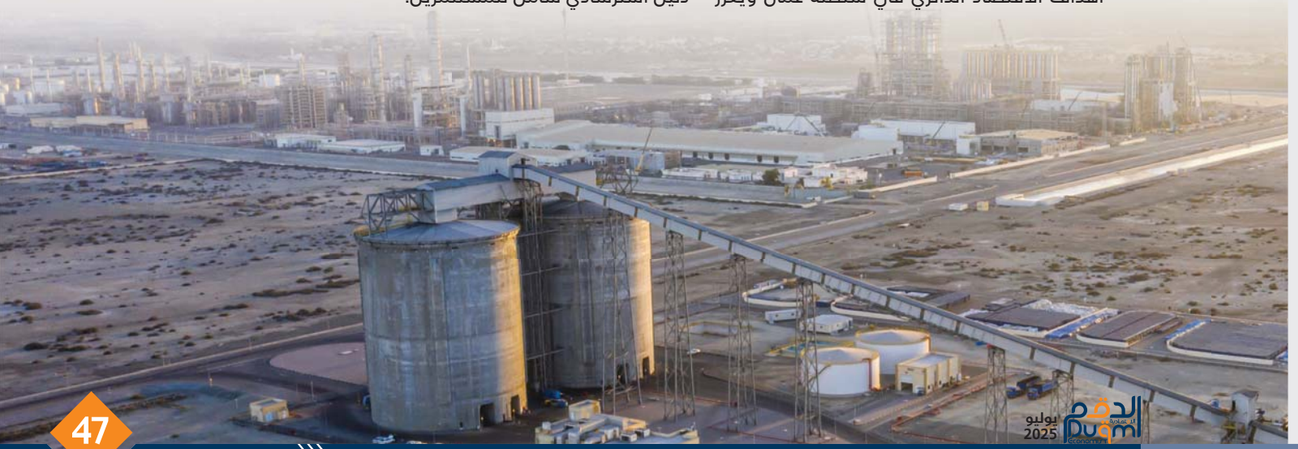

قرية المسكن العمالية بمدينة خزائن الاقتصادية أحد الحلول للاستدامة

بـركــاء - الدقم :

تُعد "قرية المسكن العُمالية" بمدينة خزائن الاقتصادية أول قرية عُمالية متكاملة في سلطنة عُمان، ومن أبرز المشاريع الداعمة للاستدامة، إذ توفر بيئة معيشية متكاملة وآمنة للموظفين والعمال داخل المدينة، ويُمثل المشروع أحد الحلول السكنية الحديثة التي تخدم المستثمرين وتسهم في تعزيز البنية الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة.

تتجاوز مساحة المشروع 55 ألف متر مربع، وتقدر قيمة الاستثمارات فيه بنحو 25 مليون ريال عُماني.

مكونات المشروع

تتكون القرية من مجمعات سكنية عمالية عالية المواصفات تُقام على مساحة 25 ألف متر مربع، وتوفر بيئة معيشية آمنة ومريحة. كما تضم القرية مجمعًا خدميًا متكاملًا يُقام على مساحة 30 ألف متر مربع، يوفّر مختلف الخدمات والمرافق الأساسية، مثل محلات التسوق، والمطاعم، والبنوك، والصالات الرياضية، والملاعب، إضافة إلى جامع وعيادة طبية ومختبر صحي وصيدلية، وغيرها من الخدمات المساندة التي تلامس احتياجات القاطنين.

الطاقة الاستيعابية

تستهدف القرية استيعاب أكثر من 3 آلاف موظف وعامل، مع توفير جميع الخدمات الضرورية التي تعزز جودة الحياة، وتسهم في خلق بيئة عمل محفزة ومستقرة داخل المدينة الاقتصادية.

المهندس سالم الذهلي: يُعد مشروع قرية المسكن العُمالية خطوة جديدة ضمن مساعي خزائن لتوفير بيئة استثمارية متكاملة من خلال توفير بيئة سكنية تتسم بالصحة والسلامة والاستدامة

أهداف المشروع موقع استراتيجي

يركز المشروع على تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها:

- دعم جهود الاستدامة عبر إنشاء بيئة صحية وآمنة ومتكاملة.
- توفير حلول سكنية متقدمة تخدم المستثمرين وتُسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تعزيز البنية الاجتماعية والاقتصادية ضمن مفهوم المدن المستدامة، التي تجمع بين السكن والعمل والترفيه.
- التقليل من التنقل وحركة الحافلات والمركبات بما يساهم في خفض الانبعاثات الكربونية والمساهمة في الجهود الوطنية للحياد الصفري وتقليل الازدحامات المرورية.

وتتمتع القرية بموقع محوري داخل مدينة خزائن الاقتصادية بمسافة على محيط لايتجاوز 8 دقائق مشياً على الأقدام، حيث تجاور عددًا من المشاريع الحيوية مثل مدينة الغذاء، وسوق سلال المركزي، وميناء خزائن البري، والمركز اللوجستي، ومدينة الدواء، ما يمنحها قيمة مضافة ويعزز من تكاملها مع باقي مكونات المدينة.

توفير بيئة صحية وآمنة ومستدامة

وأوضح المهندس سالم بن سليمان الذهلي، الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية، أن مشروع قرية المسكن العُمالية يُعد خطوة جديدة ضمن مساعي خزائن لتوفير بيئة استثمارية متكاملة، من خلال توفير بيئة سكنية تتسم بالصحة والسلامة والاستدامة، وتدعم البنية الاجتماعية بما يواكب مفاهيم المدن الحديثة التي تجمع بين العيش والعمل والترفيه.

وأشار إلى أن القرية تضم مجمعات سكنية جرى تصميمها وفق أعلى المعايير لضمان راحة وسلامة الموظفين والعمال، مشيرًا إلى أن المشروع أُقيم على مساحة 25 ألف متر مربع، ويشمل أيضًا مجمعًا خدميًا متكاملًا يمتد على مساحة 35 ألف متر مربع.

جدير بالذكر بأنه تم تطوير المدينة بواسطة القطاع الخاص (شركة الادراك للبناء) وتعتبر هذه الشركة تمكين للقطاع الخاص في أخذ دوره في التنمية الاقتصادية.

تتجاوز مساحة المشروع

55

ألف متر مربع وتقدر قيمة الاستثمارات بنحو 25 مليون ريال عُماني

تلتزم بأعلى معايير التصنيع والجودة

الشركة العامة للصناعات الجلدية تعزز ريادتها بالتوسع في الإنتاج ومنتجاتها تصل للأسواق الإقليمية والعالمية

مسقط - الدقم :

تعد الشركة العامة للصناعات الجلدية في مدينة الرسيل الصناعية قصة نجاح متواصلة على مر السنين، إذ تمكنت من ترسيخ مكانتها كأحد أبرز صروح الصناعات الجلدية في السلطنة والمنطقة.

بفضل رؤية طموحة واستثمارات استراتيجية مدروسة، استطاعت الشركة أن تتحول من ورشة متواضعة إلى مصنع متكامل ينتج منتجات جلدية عالية الجودة تنافس العلامات العالمية.

واليوم، تقف الشركة شامخة باعتبارها نموذجًا للتميز الصناعي العُماني، معززة حضورها في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال منتجات تجمع بين الحرفية التقليدية وأحدث التقنيات الصناعية.

وقد أسهم التزامها المستمر بمعايير الجودة والابتكار في فتح آفاق جديدة للتوسع والنمو، مما مكّنها من تلبية احتياجات السوق المحلي بجدارة، وتحقيق نجاحات متتالية في التصدير إلى الأسواق الخليجية والدولية.

وتتوفر منتجات المصنع في مختلف أفرع محلات الخميس للأحذية، التي يبلغ عددها نحو 20 فرعًا منتشرة في أنحاء السلطنة، ما عزز من وصول منتجات الشركة إلى شرائح واسعة من المستهلكين محليًا.

أبرز العلامات التجارية للشركة هي "غزالة" التي يعود تاريخ إنتاجها إلى 30 عامًا

المهندس خميس العلوي: الشركة بدأت بورشة في منطقة روي بمسقط لتنتقل في عام 1991 إلى مدينة الرسيل الصناعية وتصبح علامة تجارية عُمانية في كل من السوقين المحلي والدولي

رحلة التوسع والإنتاج

وقد بدأت رحلتها بورش متخصصة في إنتاج بعض المنتجات الجلدية كالأحذية وغيرها لتلبية مستلزمات السوق المحلي في سلطنة عُمان، لتنطلق لاحقًا بمنتجاتها نحو الأسواق الإقليمية والعالمية بثقة وكفاءة

وقد استثمرت الشركة نحو 500 ألف ريال عُماني لإقامة مصنعها الثاني الذي تم افتتاحه في مدينة الرسيل الصناعية بهدف التوسعة في خطوط الإنتاج وتلبية الطلب المتزايد على منتجاتها ومواكبة النمو في طلبات التصدير لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتتنوع المنتجات الجلدية للشركة التي تأسست في عام 1989 ما بين الأحذية الرجالية والنسائية والأحذية الطبية والمحافظ والحقائب.

علامة تجارية عُمانية

وأوضح المهندس خميس بن محمد العلوي المدير العام للشركة العامة للصناعات الجلدية أن الشركة بدأت بورشة في منطقة روي بمسقط لتنتقل في عام 1991 إلى مدينة الرسيل الصناعية وتصبح علامة تجارية عُمانية في كل من السوقين المحلي والدولي لتلبي كافة الأذواق والاحتياجات مع التزامها بأعلى معايير الجودة العالمية في منتجاتها.

وقال: إنه يوجد حاليًا خمسة خطوط للإنتاج للشركة بعلامات تجارية مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار مثل (غزالة، وتايجر، ودانه، وجليمكو، وبركن اورثو)، مشيرًا إلى أن أبرز العلامات التجارية للشركة هي "غزالة" التي يعود تاريخ إنتاجها إلى 30 عامًا.

وأكد العلوي أن الشركة تسعى لتلبية متطلبات السوق الخليجية من خلال تقديم منتجات يدوية الصنع بجودة عالية وتعتمد في صناعة منتجاتها على أجود أنواع الجلود الطبيعية المستوردة.

الابتكار المستدام وجودة التصنيع

وأشار إلى أن الشركة تركز على الابتكار المستدام والتوسع في الإنتاج من خلال استخدام أحدث التقنيات وتطوير مهارات القوى العاملة لديها، مؤكدًا أن الشركة تولي اهتمامًا كبيرًا بالتدريب المستمر لأكثر من 90 موظفًا وعاملًا، لضمان الالتزام بأعلى معايير التصنيع والجودة.

لافتًا إلى إن الشركة تستثمر في تطوير بنيتها الأساسية بهدف توسيع نطاق صادراتها، ما مكنها من دخول أسواق دول مجلس التعاون بالإضافة إلى أسواق أخرى مثل اليابان وفرنسا.

وعن خطط التوسع المستقبلية، كشف مدير عام الشركة العامة للصناعات الجلدية أن الشركة تستعد للدخول في مجالات إنتاجية جديدة، تشمل صناعة الأحذية الرياضية ومنتجات جلدية فخمة للفنادق والمكاتب، في إطار استراتيجيتها الطموحة لتحقيق المزيد من التوسع والابتكار وتعزيز مكانتها التنافسية في الأسواق العالمية.

تتنوع المنتجات الجلدية للشركة التي تأسست في عام 1989 ما بين الأحذية الرجالية والنسائية والأحذية الطبية والمحافظ والحقائب

استثمرت الشركة نحو 500 ألف ريال عُماني لإقامة مصنعها الثاني الذي تم افتتاحه في مدينة الرسيل الصناعية

الشركة تولي اهتمامًا كبيرًا بالتدريب المستمر لأكثر من 90 موظفًا وعاملًا

تتوفر منتجات المصنع في مختلف أفرع محلات الخميس للأحذية، التي يبلغ عددها نحو 20 فرعًا منتشرة في أنحاء السلطنة

حجم استثمارات مشروع «البولي سيليكون» في المنطقة الحرة بصحار يقدر بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي

يعد أول مصنع من نوعه في الشرق الأوسط لإنتاج مادة البولي سيليكون، وهي من المواد الأساسية المستخدمة في صناعة الألواح الشمسية

صحار - الدقم Duqm :

في خطوة تعزز توجه سلطنة عمان نحو الاقتصاد الأخضر وتنويع مصادر الدخل، أطلقت شركة يونايتد سولار للبولي سيليكون (FZC SPC) مشروعها الصناعي الرائد في المنطقة الحرة بصحار، ليكون أول مصنع من نوعه في الشرق الأوسط لإنتاج مادة البولي سيليكون، وهي من المواد الأساسية المستخدمة في صناعة الألواح الشمسية.

وبطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 100 ألف طن، يشكل المصنع الجديد حجر الأساس لسلسلة توريد متكاملة لصناعة الطاقة الشمسية، ويدعم جهود السلطنة لتحقيق الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050. كما يسهم المشروع في تعزيز موقع عمان كمركز إقليمي للطاقة المتجددة، إلى جانب توفيره فرصًا استثمارية وصناعية وتوظيفية واعدة.

أبعاد استراتيجية واقتصادية

جاء اختيار سلطنة عمان كموقع لتنفيذ المشروع نتيجة لما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي، وبنية تحتية صناعية متقدمة، إلى جانب الدعم الحكومي القوي الموجه نحو تعزيز قطاعات الطاقة المتجددة. وتسعى الشركة من خلال هذا المشروع إلى المساهمة في توطين الصناعات الحديثة، خاصة المرتبطة بالطاقة الشمسية، من خلال نقل المعرفة وتوفير وظائف نوعية للكفاءات الوطنية.

ومن المتوقع أن يسهم المشروع في خفض تكاليف إنتاج الألواح الشمسية محليًا، مما سيعزز الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة داخل السلطنة وخارجها، ويدعم الصناعات المرتبطة بها مثل إنتاج الخلايا والوحدات الشمسية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

دور محوري في التنمية الصناعية

من المرتقب أن يُحدث مصنع يونايتد سولار للبولي سيليكون أثرًا كبيرًا في تحفيز النمو الصناعي ضمن سلسلة الصناعات السفلية المرتبطة بالطاقة المتجددة، وجذب استثمارات جديدة في مجالات تصنيع المكونات الشمسية والوحدات الكهروضوئية.

ويمثل المشروع نقلة نوعية في مسار توطين التكنولوجيا، وتوفير فرص تدريب وتأهيل للكوادر العمانية في مجالات التقنية والطاقة، بما يمهد لبناء قاعدة وطنية قادرة على مواكبة التطورات في قطاع الطاقة النظيفة.

استثمار ضخم ومساحة استراتيجية

يقام المشروع على مساحة 96 هكتارًا في المنطقة الحرة بصحار، باستثمارات تُقدر بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي، ويستهدف إنتاج 100 ألف طن سنويًا من مادة البولي سيليكون، بطاقة إنتاجية مستقبلية متقدمة تصل إلى 250 ألف طن سنويًا من مختلف المنتجات.

مصادر المواد الخام

يعتمد المصنع في تشغيله على توريد المواد الخام من عدة دول تشمل: سلطنة عمان، الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، النرويج، وفرنسا، بما يضمن استدامة سلسلة التوريد وجودة المنتج النهائي.

استخدامات المنتج

ينتج المصنع مادة البولي سيليكون، التي تُعد من المواد الخام الرئيسية في تصنيع الألواح الشمسية، كما تدخل في عدد من الصناعات الإلكترونية والكهربائية، مما يعزز من تنوع استخداماتها وأهميتها في مختلف القطاعات الصناعية.

كفاءات دولية تقود المشروع

يعتمد المشروع على فريق إداري وفني يضم أكثر من 50 خبيرًا دوليًا متخصصًا في قطاع الطاقة الشمسية، ما يعزز من موثوقية وجودة التنفيذ، ويمنح سلطنة عمان ميزة تنافسية في المنطقة والعالم في مجال الطاقة النظيفة.

يقام المشروع على مساحة

96

هكتارًا في المنطقة الحرة بصحار ويوفر فرصًا استثمارية وصناعية وتوظيفية واعدة.

تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية للمصنع 100 ألف طن سنويًا من مادة البولي سيليكون، وبطاقة إنتاجية مستقبلية تصل إلى 250 ألف طن سنويًا من مختلف المنتجات

وكالة الطاقة تخفض توقعات تأثير السيارات الكهربائية في الطلب على النفط بحلول 2030

باريس - الدقم :

عدّلت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها بشأن تأثير السيارات الكهربائية في الطلب على النفط بحلول نهاية العقد (2030)، بنحو مليون برميل يوميًا، وسط اضطرابات تجارية عالمية وتباطؤ اعتماد هذه المركبات في أوروبا.

وتوقّع أحدث تقرير لها، أن تسهم المركبات الكهربائية في إزاحة 5 ملايين برميل يوميًا من الديزل والبنزين بحلول نهاية العقد الحالي، مقارنة بـ6 ملايين كانت متوقَّعةً في التقديرات السابقة.

وستكون الصين وحدها مسؤولة عن إزاحة نصف هذه الكمية، نتيجة لتسارُع تبنّي المركبات الكهربائية وزخم الإنتاج.

ورغم وجود ربط بين تزايد انتشار السيارات الكهربائية وانخفاض الطلب على النفط، تُظهر بعض التحليلات أن هذا الارتباط غير دقيق بالقدر المشار إليه.

من جهة أخرى، توقعت الوكالة الدولية نمو مبيعات السيارات الكهربائية خلال العام الجاري لتتجاوز 20 مليون سيارة، أي بزيادة 25% على أساس سنوي، بينما سيشكّل القطاع أكثر من 40% من إجمالي مبيعات المركبات العالمية بحلول 2030.

توقعات وكالة الطاقة الدولية بشأن الطلب على النفط

ترى وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على النفط يشهد تراجعًا مستمرًا بفضل التوسع في تبنّي السيارات الكهربائية.

وتستند توقعات الوكالة الدولية إلى فرضية أساسية مفادها أنّ تبنّي هذه المركبات سيكون له دور حاسم في وصول الطلب العالمي على النفط إلى ذروته بنهاية العقد الحالي.

وبحسب التقرير، أزاحت السيارات الكهربائية أكثر من 1.3 مليون برميل يوميًا من الطلب العالمي على النفط خلال العام الماضي، بزيادة قدرها 30% مقارنة بالعام السابق له، ويعادل ذلك إجمالي الطلب على النفط من قطاع النقل في اليابان.

وبحلول 2030، تشير تقديرات الوكالة إلى أن المركبات الكهربائية الخفيفة ستشكّل العمود الفقري لهذا التحول، إذ تسهم -حاليًا- في إزاحة 80% من الطلب، أي نحو 1.06 مليون برميل يوميًا، وستنخفض حصتها إلى 77%، ما يعادل 4.01 مليون برميل يوميًا.

ومع دخول الشاحنات والحافلات الكهربائية بقوة إلى الساحة نتيجة لتطور تقنيات البطاريات وتوسُّع شبكات الشحن، من المتوقع أن تزيح نحو مليون برميل يوميًا إضافية، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

من جانبها، حذّرت وكالة الطاقة من أن التباطؤ الاقتصادي والاضطرابات التجارية يعرقلان مسار السيارات الكهربائية، ويضعان صنّاع السياسات أمام تحدٍّ لجعل هذه المركبات أكثر جاذبية للمستهلكين.

ففي أوروبا، شهدت تباطؤًا ملحوظًا في مبيعات السيارات الكهربائية، مع تزايد الإقبال على السيارات الهجينة، وأدى ذلك إلى تمديد الجدول الزمني للتخلص التدريجي من البنزين.

وفي ظل مؤشرات اقتصادية كلّية غير مشجعة، خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب على النفط لعامي 2025 و2026، ما يُنذر بفائض في الإمدادات قد يصل إلى مليون برميل يوميًا بحلول 2026.

أرقام قياسية
لمبيعات السيارات الكهربائية

من جانب آخر، تواصل مبيعات السيارات الكهربائية تسجيل أرقام قياسية على مستوى العالم، رغم وجود بعض التحديات، حيث من المتوقع أن تشكّل أكثر من ربع المركبات المبيعة عالميًا العام الجاري 2025.

ونمت مبيعات المركبات الكهربائية التي تخطّت 17 مليون وحدة في 2024، لترتفع الحصة السوقية للسيارات الكهربائية لأول مرة إلى أكثر من 20%.

واستمر الزخم خلال الربع الأول من العام الجاري (2025)، حيث قفزت المبيعات بنسبة 35% على أساس سنوي، مع تحقيق أرقام قياسية في جميع الأسواق الكبرى.

وتشير التوقعات إلى استمرار الزيادة في المبيعات خلال العام الجاري، إذ ستتجاوز مبيعات السيارات الكهربائية 20 مليون سيارة، بزيادة 25% على أساس سنوي، مع استمرار الصين في الهيمنة.

ورغم التحديات التي قد تواجهها السوق من تغيرات اقتصادية وسياسات تجارية، سيشكّل قطاع السيارات الكهربائية أكثر من 40% من إجمالي مبيعات المركبات عالميًا بحلول 2030.

وأظهر تقرير عن وكالة الطاقة الدولية، أن مبيعات السيارات الكهربائية خلال الربع الأول من عام 2025 تجاوزت حاجز 4 ملايين سيارة، مسجلة نموًا يفوق ما تحقّق في الربع المُقابل من العامين السابقين.

وتخطّت الزيادة المسجلة حاجز المليون سيارة إضافية في غضون 3 أشهر فقط (يناير-مارس)، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

واستحوذت الصين وحدها على أكثر من 2.5 مليون سيارة مبيعة، بمتوسط شهري بلغ نحو 875 ألف سيارة.

وفي أوروبا، بلغت المبيعات أكثر من 900 ألف سيارة، منها 625 ألفًا داخل الاتحاد الأوروبي، حيث مثّلت السيارات الكهربائية واحدة من كل 4 سيارات مبيعة، في حين وصلت الحصة في المملكة المتحدة إلى 30%.

أمّا في الولايات المتحدة، فبلغت المبيعات أكثر من 360 ألف سيارة، بزيادة 10% على أساس سنوي، مع استقرار الحصة السوقية عند 10%.

واللافت هذا العام كان الأداء القوي في الأسواق الناشئة، فقد قفزت مبيعات البرازيل إلى أكثر من 30 ألف سيارة، بزيادة 40%، في حين ارتفعت المبيعات في الهند بنسبة 45%، لتقترب من 35 ألفًا.

«هرمز مارين» تعمل حاليًا على خطة تنفيذ مشروع بناء أول مزوّدة وقود بحرية في الحوض الجاف بالدقم

مسقط - الدقم :

أوضح سليمان بن علي الحضرمي، الرئيس التنفيذي لشركة هرمز مارين، أن الشركة تعمل حاليًا على خطة لتنفيذ مشروع نوعي يتمثل في بناء أول مزوّدة وقود بحرية في الحوض الجاف بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وهو المشروع الأول من نوعه في سلطنة عُمان، بما يعزز البنية الأساسية للميناء ويرفع من جاهزيته لتقديم الخدمة بشكل دائم ومستقر.

وأضاف: "يأتي هذا المشروع في إطار التزامنا بدفع عجلة التطوير البحري، من خلال الاستثمار في الأصول الحيوية والتقنيات الميدانية الحديثة."

تفاصيل أكثر في الحوار التالي...

كيف تساهم هرمز مارين في ترسيخ مكانة سلطنة عمان كمركز عالمي لتزويد السفن بالوقود؟

على مدى السنوات الخمس الماضية، ساهمت هرمز مارين بدور فعّال في ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي وعالمي رائد في مجال تزويد السفن بالوقود، من خلال بناء منظومة وطنية متكاملة ترتكز على بنية تحتية متطورة تشمل المزودات البحرية العائمة، وخزانات الوقود في الموانئ، وناقلات الصهاريج البرية.

وقد تبنّت الشركة نهجًا تشغيليًا مرنًا يستجيب لاحتياجات السفن العابرة والقاصدة للموانئ العُمانية، وهو ما أسهم في جذب عدد متزايد من مشغلي ومُلاك السفن الدوليين إلى سلطنة عمان، وتوسيع قاعدة العملاء بشكل مستدام.

ما الدور الذي تمارسه شركة هرمز مارين في تعزيز خدمات تزويد السفن بالوقود في ميناء صحار؟ وكيف ساهمت هذه الخدمات في رفع كفاءة الميناء وتنافسيته إقليميًا؟

تمارس هرمز مارين دورًا محوريًا في تطوير خدمات تزويد السفن بالوقود في ميناء صحار، حيث كانت أول شركة تُزود الوقود الحيوي في هذا الميناء، مما عزّز من مكانة صحار كميناء سبّاق في الاستجابة للمعايير البيئية والتوجهات العالمية في مجال الاستدامة.

كما قمنا بتشغيل مزودة بحرية وخزانات وقود تعمل على مدار الساعة ما ساعد في تقليص زمن الانتظار وزيادة كفاءة الخدمة وجعل من ميناء صحار خيارًا مفضّلًا للعديد من مشغلي السفن الإقليميين والدوليين. كما نجحنا في تقليص الفجوة السعرية مع موانئ مجاورة مثل ميناء الفجيرة، الأمر الذي رفع من تنافسية الميناء وجعله أكثر جذبًا لحركة السفن والتموين، كما تقوم مساهمتنا أيضا في نقل المعرفة وتطوير الكفاءات الوطنية التي تدير عمليات التموين بكفاءة عالية، مما يرسّخ من دور الميناء في المنظومة اللوجستية المتكاملة للسلطنة ويعزز من مكانته كمركز محوري في سلاسل الإمداد البحرية على مستوى المنطقة.

بعد حصولكم على ترخيص العمل في ميناء الدقم، كيف تسهم عمليات هرمز مارين في هذا الميناء الحيوي في دعم توجهات سلطنة عمان لتكون مركزًا عالميًا للخدمات البحرية؟

شركة هرمز مارين تتواجد ميدانيًا في ميناء الدقم كمزود معتمد لخدمات تزويد السفن بالوقود، وتُدير عملياتها من خلال كفاءات وطنية متخصصة، وخدمة لوجستية متكاملة، ما يعزز جاهزية الميناء لتقديم خدمات وقود موثوقة وبكفاءة عالية.

وبفضل خبرتنا التشغيلية في مختلف موانئ السلطنة، ونهجنا القائم على المرونة والكفاءة، تمكّنا من استقطاب سفن دولية إلى ميناء الدقم، من خلال تقديم أسعار تنافسية وخدمة تستوفي معايير الجودة والسلامة.

ونعمل حاليًا على خطة تنفيذ مشروع نوعي يتمثل في بناء أول مزودة وقود بحرية في الحوض الجاف بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وهو الأول من نوعه في سلطنة عمان، بما يدعم البنية الأساسية للميناء ويرفع من جاهزيته لتقديم الخدمة بشكل دائم ومستقر. ويأتي هذا المشروع في إطار التزامنا بدفع عجلة التطوير البحري من خلال الاستثمار في الأصول الحيوية والتقنيات الميدانية الحديثة.

حققتم نسبة تعمين تفوق 85% كيف تنظرون إلى دور الكوادر الوطنية في تحقيق هذا النجاح؟

نفخر بكوننا شركة عُمانية مملوكة ومدارة بكوادر وطنية شابة وفعّالة، حقيقةً دور الشباب العُماني في نجاحنا جوهري فهم من يديرون العمليات، ويتواصلون مع الشركاء الدوليين، ويشاركون في المحافل الدولية والإقليمية، ويقودون التطوير التقني واللوجستي، فأننا نعتبر استثمارنا في الكوادر الوطنية هو الركيزة الأولى لأي توسع مستقبلي.

وانطلاقًا من هذا الإيمان، عملنا على تعزيز تعاوننا مع كلية عُمان البحرية وجامعة السلطان قابوس لاستقطاب الخريجين وتدريبهم عمليًا في بيئة تشغيلية واقعية، تتيح لهم صقل مهاراتهم الفنية والقيادية في مجال تزويد السفن بالوقود والخدمات البحرية واللوجستية، مؤمنين أن بناء قاعدة معرفية قوية لدى الشباب اليوم،

سليمان الحضرمي: يأتي هذا المشروع في إطار التزامنا بدفع عجلة التطوير البحري من خلال الاستثمار في الأصول الحيوية والتقنيات الميدانية الحديثة

خدمات المحطة الواحدة في مدينة خزائن الاقتصادية

توفر المحطة الواحدة نافذة موحّدة تُمكّن المستثمرين من إنهاء مختلف التصاريح والتراخيص والمعاملات ذات العلاقة بأنشطتهم تحت سقف واحد

يأتي تشغيل المحطة الواحدة لتعزيز بيئة الاستثمار في مدينة خزائن الاقتصادية والارتقاء بمكانتها التنافسية على المستويين المحلي والدولي

بـركـاء - الدقم :

مـن أجـل تـسـهـيـل الإجـــراءات وتـسـريـع إنـجـاز الـمـعـامـلات إلـكـتـرونـيًـا بـسـهـولـة ويـسـر، قامت مجموعة أسياد عن تقديم خدمات المحطة الواحدة في مدينة خزائن الاقتصادية بالتنسيق مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وشركة مدينة خزائن الاقتصادية؛ بهدف تعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمار.

وتمثّل هذه الخطوة ركيزة أساسية في ترسيخ موقع المدينة كمركز استثماري متكامل، قادر على تلبية تطلعات المستثمرين ودعـم مسار النمو الاقتصادي المستدام عبر تسهيل الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات.

وتـوفّـر المحطة الـواحـدة نـافـذة مـوحّـدة تُمكّن المستثمرين من إنهاء مختلف التصاريح والتراخيص والمعاملات ذات العلاقة بأنشطتهم تحت سقف واحد؛ ما يسهم في رفع كفاءة الخدمات وتقليص الزمن المستغرق لإنجاز الإجراءات.

وتشمل الخدمات المقدمة تسجيل وتحديث السجل التجاري، وإصـدار وتجديد تصاريح الأنـشـطـة الاقـتـصـاديـة، وإدارة وتـسـجـيـل عـقـود الإيـجـار وحق الانتفاع بالأراضي، واعتماد المخططات العمرانية، إلى جانب إصـدار تراخيص البناء والتصاريح البيئية وتوفير العمالة الأجنبية وتأشيرات الخاصة بالمستثمرين.

وتـم تـصـمـيـم هـــذه الـخـدمـات بـالـتـكـامـل مـع عـــدد مـن الـجـهـات الـحـكـومـيـة، هـــي: شـرطـة عُـمـان السلطانية، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ووزارة العمل، ووزارة الإســكــان والـتـخـطـيـط العمراني، وغـرفـة تـجـارة وصـنـاعـة عُمان، وغيرها من الجهات، والتي تقوم بـدور محوري في دعم البيئة الاستثمارية وتمكين المنظومة الخدمية المتكاملة التي تُقدم من خلال المحطة.

وحرصت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحـرة على تأهيل وتـدريـب موظفي المحطة الواحدة ومنحهم الصلاحيات اللازمـة لضمان مباشرة أعمالهم بكفاءة عالية وإتقان، من خلال برامج تدريبية متخصّصة تهدف إلى تعزيز جودة الخدمات المقدمة، بما ينعكس إيجابًا على تجربة المستثمرين.

ويأتي تشغيل المحطة الواحدة تجسيدًا لرؤية مجموعة أسياد الرامية إلى تعزيز بيئة الاستثمار في مدينة خزائن الاقتصادية والارتقاء بمكانتها التنافسية على المستويين المحلي والدولي.

وتقوم مجموعة أسياد بإدارة وتشغيل محطات مماثلة فـي كـل مـن: المنطقة الـحـرة بصُحار والمنطقة الحرة بصلالة، وهو ما يعكس خبرتها الواسعة في هـذا المجال ويـعـزّز من جاهزيتها التشغيلية لتقديم خـدمـات نوعية وفـق أعلى المعايير.

صالح بن نبهان المعمري
رئيس التحرير

قانون بمزايا متكاملة وحوافز موحّدة

يؤسس قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إطارًا تشريعيًا موحدًا، ويوحّد المزايا والحوافز والإعفاءات، لضمان بيئة عمل واضحة ومستقرة للمستثمرين

يعكس قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم 2025/38، الرؤية الوطنية لبناء بيئة أعمال أكثر مرونة واستقرارًا، تسهم في دفع عجلة النمو وتعزيز جاذبية الاستثمار. وقد جاء هذا القانون تتويجًا لمسارٍ تشريعي طموح، يواكب تطلعات سلطنة عُمان في استشراف المستقبل، ويضع حلولًا عملية للتحديات التي تواجه الاستثمارات على المستويين المحلي والدولي.

فما يُميّز هذا القانون أنه لا يقتصر على إعادة تنظيم المناطق الاقتصادية أو المناطق الحرة بصورة منفصلة، بل يؤسس لإطارٍ تشريعي موحّد يجمع بينهما، ويوحّد المزايا والحوافز والإعـفـاءات والتسهيلات في منظومة قانونية شاملة، تمنح المستثمرين رؤية واضحة، وثقة أكبر في بيئة الأعمال.

وقد صيغت هذه الحوافز والتسهيلات بعناية، لتخدم أهدافًا استراتيجية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بأولويات التنويع الاقتصادي، وزيادة القيمة المضافة، وتشجيع ريادة الأعمال، في انسجام تام مع مستهدفات "رؤية عُمان 2040".

في جوهر هذا القانون يكمن مبدأ العدالة، حيث تُعامَل كافة المناطق والمشروعات الاستثمارية وفق معايير موحّدة، دون الإخلال بالمرونة اللازمة لمنح حوافز إضافية للمشروعات ذات الطابع الاستراتيجي. ويُتيح هذا النهج المجال أمام استثمارات نوعية تُسهم في نقل المعرفة، وتعزيز الابتكار، وإيجاد وظائف نوعية للمواطنين. كما يرتبط تقديم الحوافز والإعفاءات بتحقيق أهـداف اقتصادية ملموسة، في خطوة ذكية تربط بين القانون والتنمية، وتُؤسس لعلاقة نفع متبادل بين الدولة والمستثمر، بما يضمن اتساق الرؤية مع التطبيق.

وتبرز الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة كلاعب محوري في هذا الإطار، من خلال دورها التنظيمي والرقابي، عبر أنظمة السجل الموحد والمحطة الواحدة، بما يُسهم في تقليل البيروقراطية، وتسريع الإجراءات، ويعكس فهمًا معمقًا لاحتياجات المستثمرين في بيئة تنافسية سريعة التغير.

ولم يغفل القانون أهمية المرونة والتدرج الواقعي في التطبيق؛ إذ أتاح للمستثمرين التنقل بين المناطق، وتمديد مدد التراخيص، والحصول على حوافز متفاوتة تتناسب مع طبيعة كل منطقة. كما حافظ على حقوق المشروعات القائمة، مؤكدًا استمرار سريان الإعفاءات والمزايا الممنوحة لها حتى انتهائها، في رسالة واضحة تعزز الاستقرار التشريعي وتزيد من مصداقية السلطنة أمام المستثمرين الحاليين والمحتملين.

إن فلسفة هذا القانون تتجاوز الأبعاد التنظيمية الصرفة، لتعكس رؤية دولة تؤمن بالشراكة مع المستثمر، وترى فيه شريكًا في التنمية لا مجرد متعامل مؤقت. ولهذا، فإن أهمية هذا القانون لا تكمن فقط في كونه أداة لجذب الاستثمار، بل في كونه إطارًا موثوقًا ومتكاملًا، تتناغم فيه القوانين مع الطموحات الوطنية.

بهذا النفس التشريعي المتجدد، تمضي سلطنة عُمان بخطى واثقة نحو فتح آفاق رحبة أمام الاستثمارات المحلية والعالمية، لتتخذ من أرضها منطلقًا نحو أسواق متعددة، تحت مظلة قانون حديث، مرن، منضبط، وعادل، يمنح الجميع فرصة متكافئة للنجاح، ويُرسّخ مكانة عُمان كمركز اقتصادي موثوق في المنطقة.

2nd edition of Duqm Economic Forum titled

Duqm Leading the Change

The Special Economic Zone at Duqm (SEZAD) has emerged as a prominent investment destination, successfully attracting and establishing strategic economic partnerships across key sectors such as renewable energy, green hydrogen, green industries, fisheries and petrochemicals, in addition to drawing diverse investments in various other fields.

The second edition of the Duqm Economic Forum comes following the launch of SEZAD's 2025–2030 strategy last March. The strategy is built around five key pillars, localisation of investments, efficient operation and management, development of a balanced lifestyle, attraction of tourists and partners, and institutional excellence.

منتدى الدقم الاقتصادي 2025 في نسخته الثانية –

الـدقـم تقـود التغييـر

أصبحت المنطقة الاقتصادي الخاصة بالدقم واجهة استثمارية جاذبه إذ نجحت في استقطاب وإقامة شراكات اقتصادية استراتيجية في عدة مجالات رئيسية كالطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والصناعات الخضراء والصناعات السمكية والصناعات البتروكيماوية وجذب استثمارات متنوعة في قطاعات متعددة أخرى.

وتأتي النسخة الثانية من منتدى الدقم الاقتصادي بعد أن أطلقت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في مارس الماضي استراتيجيتها للفترة من 2025 إلى 2030 والتي تركز على 5 مرتكزات رئيسية تتضمن توطين الاستثمارات، والتشغيل والإدارة الفعّالة، وتطوير نمط حياة متوازن، وجذب السياح والشركاء، والتميز المؤسسي.

Forum objectives: أهداف المنتدى

01 تأكيد مكانة الدقم كمحرك رئيسي للتنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان
Affirm Duqm's position as a key driver of economic diversification in Oman

02 متابعة ما تحقق منذ النسخة الأولى للمنتدى في أكتوبر 2023
Review progress achieved since the first edition of the forum in October 2023

03 دعم جهود سلطنة عُمان لتحقيق الحياد الصفري الكربوني
Review progress achieved since the first edition of the forum in October 2023

04 إبراز مشاريع الطاقة المتجددة والاستثمارات في الهيدروجين الأخضر والأمونيا
Support Oman's efforts to achieve net-zero carbon emissions

05 عرض استراتيجية الدقم 2025 – 2030 وخططها الطموحة
Present the Duqm Strategy 2025–2030 and its ambitious plans

06 تسليط الضوء على الصناعات الخضراء والتمويل المستدام
Highlight green industries and sustainable finance

07 مناقشة تطوير السياحة وبناء مدن ذكية مستدامة
Discuss tourism development and the creation of sustainable smart cities

08 استعراض حلول الذكاء الاصطناعي في الصناعة والمدن الذكية
Explore AI solutions in industry and smart urban development

09 جذب مستثمرين وشركاء جدد في القطاعات الواعدة
Attract new investors and partners in promising sectors

10 إيجاد بيئة حوار مباشر بين صناع القرار والمستثمرين والخبراء
Create a platform for direct dialogue among decision-makers, investors, and experts

11 إبراز الشراكات الاقتصادية الاستراتيجية التي تم بناؤها في الدقم
Highlight strategic economic partnerships established in Duqm

12 عرض فرص الاستثمار في الصناعات السمكية والبتروكيماوية والموانئ
Showcase investment opportunities in fisheries, petrochemicals, and port industries

13 تحفيز الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر والتقنيات الحديثة
Stimulate investment in the green economy and advanced technologies

14 تعزيز البنية الأساسية الذكية لدعم التحول الرقمي
Enhance smart infrastructure to support digital transformation

15 إبراز تنافسية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على المستوى الإقليمي والعالمي
Reinforce the regional and global competitiveness of SEZAD

16 الترويج للدقم كوجهة جاذبة للسياح والمستثمرين
Promote Duqm as an attractive destination for tourists and investors

17 عرض مبادرات التوطين والتشغيل الفعّال
Present initiatives for investment localisation and efficient employment

18 تعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للطاقة النظيفة
Strengthen Oman's position as a regional hub for clean energy

19 49 مليار دولار استثمارات متوقعة في مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والأمونيا
Highlight the expected $49 billion in investments in renewable energy, green hydrogen and ammonia projects

مرتكزات رئيسية في استراتيجية الدقم 2025 – 2030

- توطين الاستثمارات
- التشغيل والإدارة الفعّالة
- تطوير نمط حياة متوازن
- جذب السياح والشركاء
- التميز المؤسسي

Key pillars of Duqm Strategy 2025–2030

- Localisation of investments
- Efficient operation and management
- Development of a balanced lifestyle
- Attraction of tourists and partners
- Institutional excellence

محاور رئيسية في جدول أعمال المنتدى

- الصناعات الخضراء والتمويل
- السياحة والمدن الذكية
- حلول الذكاء الاصطناعي

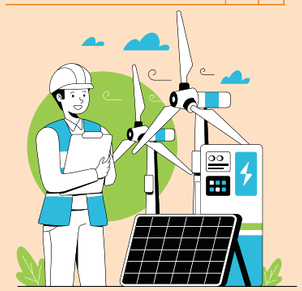

Main forum themes

- Green industries and sustainable finance
- Tourism and smart cities
- Artificial intelligence solutions